

مجلة



جامعة الملك خالد

للعلوم الإنسانية

دورية علمية نصف سنوية - محكمة

المجلد الثاني عشر- العدد الثاني (ديسمبر 2025)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عن المجلة:

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية دورية علمية نصف سنوية، متخصصة في العلوم الإنسانية، محكمة في آلية قبول البحوث القابلة للنشر بها، وتهدف إلى نشر الإنتاج العلمي للباحثين في تخصصات العلوم الإنسانية، وتعنى بالبحوث الأصلية التي لم يسبق نشرها باللغتين العربية والإنجليزية التي تتسم بالمصداقية واتباع المنهجية العلمية السليمة.

أهداف المجلة:

- الإسهام في إبراز دور الحضارة الإسلامية في إثراء العلوم الإنسانية.
- نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال العلوم الإنسانية بفروعها المختلفة.
- الإضافة إلى مرموم المعرفة في الدراسات الإنسانية.
- إبراز جهود الباحثين في الدراسات والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوعات الإنسانيات.

هيئة التحرير:

رئيس التحرير	أ.د. عبدالرحمن حسن البارقي
مديرة التحرير	د. جميلة ناصر آل محيا
عضو هيئة التحرير	أ.د. متعب عالي البحيري
عضو هيئة التحرير	أ.د. مفلح زابن القحطاني
عضو هيئة التحرير	أ.د. عبدالحميد سيف الحسامي
عضو هيئة التحرير	د. أحمد علي آل مريع
عضو هيئة التحرير	د. حمساء حبيش الدوسري

قواعد النشر:

1. تقديم البحث إلى المجلة هو التزام وتعهد من الباحث بعدم انتهاك الحقوق الفكرية.
2. نشر البحث في المجلة يتضمن موافقة المؤلف على نقل حقوق النشر للمجلة.
3. تُقبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية.
4. يجب أن يتصف البحث بالأصالة والابتكار والجدة واتباع المنهجية العلمية، وصحة اللغة وسلامة الأسلوب.
5. أن لا يكون قد سبق نشر البحث، أو قُدم للنشر في مكان آخر.
6. أن لا يكون البحث جزءاً من كتاب منشور أو مستلاً من رسالة علمية.
7. أن لا يزيد عدد كلمات البحث عن عشرة آلاف كلمة بما في ذلك الجداول والملاحق والمراجع.
8. في حالة الأبحاث المشتركة (الجماعية) تُرفق اتفاقية موقعة من الباحثين تتضمن نسبة إسهام كل باحث في العمل المقدم للنشر بالمجلة.
9. يلتزم الباحث بتقديم ما يفيد بمصدر تمويل الأبحاث في حالة وجود دعم لتلك الأبحاث.
10. أن يحتوي البحث على عنوان باللغتين العربية والإنجليزية، وعلى ملخصين باللغتين في حدود (250) كلمة لكل ملخص، ويتضمن الملخصان الهدف، والمشكلة، والمنهج، وأهم النتائج، والكلمات المفتاحية.
11. دفع رسوم التحكيم والنشر في المجلة بمقدار ألفي ريال.
12. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة للباحث/ين في صفحة مستقلة.
13. إرفاق شهادة تدقيق لغوي للأبحاث المكتوبة باللغة الإنجليزية.
14. استخدام نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA) في التوثيق داخل النص وفي كتابة المراجع.
15. رومنة المصادر والمراجع العربية بعد كتابتها بالعربية مباشرة، وقبل الانتقال إلى المصادر والمراجع بلغة أجنبية.
16. تكتب البحوث العربية بخط Traditional Arabic حجم 16 للمتن، و 12 للهوامش.
17. تكتب البحوث الإنجليزية بخط Times New Roman حجم 12 للمتن، وحجم 10 للهوامش.
18. المسافة بين الأسطر. (1.0)

19. يوضع عنوان البحث وصفة الباحث في صفحة مستقلة على النحو الآتي: العنوان بالعربية بمقاس 20، واسم الباحث مقاس 18، وصفته مقاس 14، وباللغة الإنجليزية العنوان مقاس 16، واسم الباحث مقاس 14، وصفته مقاس 12.
 20. تُراعى الشروط الفنية لنوع الخط وحجمه في الأبحاث التي تتضمن اللغتين العربية والإنجليزية.
 21. على الباحث الالتزام بالتعليمات الفنية، والتدقيق اللغوي قبل إرسال بحثه إلى المجلة.
- يُقَدَّم البحث من خلال نظام التحرير للمجلات العلمية بجامعة الملك خالد على موقع المجلة أو موقع وحدة المجلات والجمعيات العلمية بجامعة الملك خالد.

الترقيم الدولي: ISSN: 1685-6727

م	البحث	الصفحة
1	رصد الألفاظ الدخيلة في العربية الحديثة: دراسة في الشيوخ والدلالة والأصل اللغوي من خلال مدونة لغوية د. عبدالعزيز بن عبدالله صالح المهوي	34-1
2	موضوعات الكتابة وأثرها في جودة الأداء الكتابي لدى متعلمي اللغة العربية الناطقين بغيرها: دراسة تحليلية تطبيقية د. مشاعل بنت ناصر آل كدم	70-35
3	القياس والتقويم في سياق تعليم العربية لغة ثانية لأغراض خاصة د. مرزوق علي محمد النباني الهذلي	109-71
4	الظواهر الأسلوبية في شعر جاسم الضحّيح: قصيدة "المتنبّي...كون في ملامح كائن!" أنموذجاً د. هيا فهد سعد القحطاني	139-110
5	تعدد العوالم وتراكب الرموز في رواية الدوائر الخمس لأسامة المسلم: قراءة في بنية السرد الغيبي والواقعي د. منار عز الدين محمد شعيب	170-140
6	السُّلطة والمقاومة في رواية "العاشق والغزاة" دراسة أركيولوجية د. لبنه أحمد حسن آل عبد الله	200-171
7	واقع الدراسات الثقافية في الجامعات السعودية: الفرص والتحديات في ظل التوجه الأكاديمي نحو الدراسات البيئية د. غزال بنت محمد الحربي	231-201
8	الروائي بين الذاتي والالتزام الفني د. عادل بن محمد عسيري	257-232
9	المثل الشعبي في منطقة عسير: دراسة إنشائية لنماذج مختارة د. صالح بن أحمد السهيمي	279-258
10	تجليات الذات في ديوان "فاصلة، نقطتان" لشيخة المطيري، دراسة سيميائية د. خليف بن غالب بن مبارك الشمري	312-280
11	تقنيات التجريب المسرحي في مسرحية "كبرياء التفاهة في بلاد اللامعنى" للسيد حافظ د. إبراهيم عمر علي المحائلي	342-313
12	جماليّة الخطاب وقراءة المعنى في شعر صفوان بن إدريس المرسّي: (دراسة سيميائية) د: عبد الله بن عطية بن عبد الله الزهراني	365-343
13	حالة الانتظار في الشعر العذري دراسة نفسية أسلوبية د. عمر بن نوح بن ثامر المطيري	397-366

م	البحث	الصفحة
14	المؤشرات اللغوية والسلالم الحجاجية في آيات البعث في القرآن الكريم د. فاطمة بنت عبدالله علي عبدالله	431-398
15	بلاغة الإشهار والتشهير في الخطاب السجالي: قصيدة الدامغة لجبرير ونقيضتها أنموذجاً. د. شيخة علي عسيري	469-432
16	تجديد البلاغة العربية في المملكة العربية السعودية: مشروع البلاغة الكويتية عند سعود الضاعدي أنموذجاً د. غادة محمد ذاكر الزبيدي	495-470
17	أثر اضطراب كرب ما بعد الصدمة لدى الأمهات الناجيات من العنف الأسري على الأمن النفسي والسلوك العدواني لدى الأبناء أ. علياء فهد العتيبي	524-496
18	سياسات المملكة العربية السعودية في التعامل مع المقيمين السوريين خلال الأزمة: دراسة اجتماعية تحليلية مقارنة للنهوض السعودية والتركية والألمانية تجاه أزمة اللجوء السوري د. شروق إسماعيل الشريف	562-525
19	التحليل المكاني لتوزيع وتطور القرى في محافظة خليص باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية د. مليحة حامد العبدلي	606-563
20	تطبيقات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي المكاني في حصار مياه السيول بوادي المصير - نيوم - المملكة العربية السعودية د. نجات سعيد محمد الشهراني	649-607
21	التحليل الطبوغرافي لمحمية الملك عبدالعزيز الملكية وأثره على توزيع الغطاء النباتي باستخدام محرك GOOGLE EARTH ENGINE د. وداد حمدان الروقي	681-650
22	دراسة تحليلية مقارنة للخصائص المورفولوجية بين وادي الحنو ووادي خمال شمال محافظة ينبع، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) د. صباح سلطان نعيمش الفريدي	698-682
23	مصانع الأدوية في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية مرام محمد ناصر المقيطيف	730-699

سياسات المملكة العربية السعودية في التعامل مع المقيمين السوريين خلال الأزمة:
دراسة اجتماعية تحليلية مقارنة للنهوج السعودية والتركية والألمانية تجاه أزمة السورية

د. شروق إسماعيل الشريف

أستاذ مساعد، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، الدمام
المملكة العربية السعودية

Saudi Arabia's Policies Toward Syrian Residents During the
Crisis: A Sociological Comparative Analysis of Saudi, Turkish,
and German Approaches to the Syrian Refugee Issue

Dr. Shuruq Ismail Alsharif

Assistant Professor, Department of Sociology & Social Work, Imam Abdulrahman
Bin Faisal University, Dammam, Kingdom of Saudi Arabia

ملخص الدراسة

يعتبر البحث إسهاماً رائداً في سوسيولوجيا الهجرة والنزوح في السياق غير الغربي، وتحديداً في المملكة العربية السعودية؛ حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسات التي انتهجتها المملكة العربية السعودية في التعامل مع الأزمة السورية التي اندلعت شرارتها الأولى في منتصف مارس من عام 2011، وتقييم مدى فاعليتها في تخفيف معاناة اللاجئين وتعزيز اندماجهم الاجتماعي ضمن المجتمع السعودي، مع تقديم مقارنة لتجربتي تركيا وألمانيا في هذا السياق، كما تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق لتحسين سياسات الاستضافة والاندماج. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، بهدف تتبع تطور استجابة المملكة للأزمة السورية، وتحليل السياسات والآليات الاجتماعية والإدارية التي اتبعتها المملكة بالمقارنة مع النماذج الأخرى. استندت الدراسة إلى مراجعة وثائق نقدية شملت التقارير الحكومية، والوثائق الرسمية، والدراسات العلمية ذات الصلة. وقد أظهرت النتائج أن العوامل الثقافية المشتركة، والاستقرار الأمني، وشبكات الدعم الاجتماعي ساعدت على جذب السوريين إلى المملكة العربية السعودية. وترى الدراسة أن النموذج السعودي يُعد فريداً في دمج الوافدين وعدم معاملتهم كلاجئين، وتُبرز نتائج الدراسة الحاجة الملحة لتوثيق هذه التجربة ضمن إطار شامل بما يكفل تعميم الفائدة منها ونقلها بوصفها نموذجاً معرفياً يُتخذ به في السياقات العربية والدولية.

الكلمات المفتاحية: سياسات اللجوء، النزوح السوري، استراتيجيات، الاندماج الاجتماعي، المملكة العربية السعودية، دراسات الهجرة المقارنة، المجتمع المضيف.

Abstract:

This study constitutes a significant contribution to the sociology of forced migration in non-Western settings by critically examining the Kingdom of Saudi Arabia's policy response to the Syrian displacement crisis since its onset in March 2011. Employing a hybrid descriptive-historical analytical framework, and grounded in a systematic documentary review of official records, governmental data, and peer-reviewed scholarship, the research interrogates the mechanisms and socio-administrative strategies underpinning Saudi integration efforts. Through a comparative lens that includes the Turkish and German models, the study identifies cultural congruence, sociopolitical stability, and robust community networks as pivotal factors in facilitating refugee integration without reliance on encampment. The findings underscore the distinctiveness of the Saudi approach and advocate for its institutional and academic codification as a replicable model for managing displacement in Arab and global contexts.

Keywords: Refugee policies; Syrian displacement; strategies; social integration; Saudi Arabia; comparative migration studies; host community.

1. المقدمة

يُعد إقليم الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم توترًا؛ جزاء ما عصف به من نزاعات منذ نهاية الحربين العالميتين حتى اندلاع الثورات في القرن الحادي والعشرين، ثم ما تلاه من حروب أهلية في المنطقة العربية اكتوى بنيرانها المدنيون في مناطق الصراع الساخنة، وهُرعوا - في الغالب - إلى الفرار من تلك المناطق إلى بلدانٍ أخرى؛ آملين الحصول على ملاذٍ آمن؛ مما كان له الأثر الواضح في ازدياد أعداد اللاجئين في عديد من دول الجوار، كالسعودية، والأردن، ولبنان، وتركيا، وكذلك في عديد من دول العالم الغربي، كألمانيا، والدانمارك، وأمريكا، وغيرها (UNHCR, 2021).

ومع مرور الوقت واحتدام الصراع السوري توالى موجات التدفق السوري، وتفاقت المعاناة بالنسبة للاجئين السوريين والبلدان التي نزحوا إليها، وبحسب تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن أعدادًا تقترب من 13 مليون شخص قد اضطروا إلى اللجوء نتيجة استمرار عدم الاستقرار، الذي طال أمدته طيلة أكثر من عقدٍ، وتسبب في هجرة ملايين السوريين إلى مناطق مختلفة من العالم؛ بحثًا عن الملاذ والأمن واللجوء (UNHCR, 2021)، إضافة إلى تقرير صادر عن اليونسيف UNICEF (2022) أشار إلى أن حوالي 2,8 مليون طفل من سوريا مسجلون بوصفهم لاجئين في دول الجوار، منهم 1,68 مليون طفل في تركيا، وأن ما يناهز الـ 750 ألف طفل سوري لاجئ في دول الجوار خارج مقاعد الدراسة.

ومن جهة أخرى، برزت المملكة العربية السعودية بوصفها لاعبًا أساسيًا في الجهود الإنسانية والإغاثية لدعم اللاجئين السوريين الذين بدأ تدفقهم إلى أراضيها مع بداية اشتعال الأزمة السورية؛ حيث تبنت منذ البداية نهجًا مميزًا يركز على الدمج الاجتماعي التكاملي بدلًا من احتواء اللاجئين في مخيمات معزولة، بما يتيح لهم فرصة الاندماج في المجتمع المضيف، والمشاركة الفاعلة في نسيجه الاقتصادي والاجتماعي. ويقوم هذا النهج على اعتبارات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، تُراعي خلق توازن بين الواجب الإنساني والمصالح الوطنية.

وبحسب البيانات الصادرة عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية (2024)، قدمت المملكة ما يزيد عن 6 مليارات دولار مساعدات إنسانية للسوريين داخل وخارج سوريا، إضافة إلى توفير الرعاية الصحية والتعليمية للسوريين المقيمين على أراضيها. ولم تُنشئ المملكة مخيمات لإيواء اللاجئين السوريين، على عكس دول أخرى كتركيا والأردن ولبنان، بل استوعبتهم ضمن المجتمع السعودي ومنحتهم تصاريح عمل ودراسة، وهو نهج يعكس رؤية اجتماعية دمجية شاملة تحد من العزل والتهميش،

وتسهم في الحد من مشكلات الجريمة والتمييز العنصري، إلا أنه يتطلب في المقابل بنية تحتية قوية وسياسات متكاملة وفعالة لتحقيق الدمج الاجتماعي المستدام، دون الإخلال بالقضايا التنموية للمملكة. ومن منظور نظرية الاستيعاب الثقافي والاجتماعي (Berry, 2001)، يُعد هذا النموذج أكثر قدرة على تقليل الوصم والعزل، ويعزز التفاعل الاجتماعي وتكوين رأس مال اجتماعي مشترك. ومع ذلك، تُظهر دراسات مقارنة مثل دراسة كاتبه ومصطفى (2024)، إن الدمج الاجتماعي قد يواجه تحديات تتمثل في: ارتفاع معدلات البطالة، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية. وفي السياق السعودي تُعد هذه المشكلات أقل حدة مقارنة بدول أخرى بسبب الموارد الاقتصادية، وتوفير الخدمات لكن هذا لا يعني غيابها تمامًا.

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل نقدي معمق للسياسات السعودية تجاه اللاجئين السوريين، عبر استعراض الأدلة والدراسات الموثوق بها والتي تناولت هذا الملف، وذلك في ظل ما يلاحظ من ندرة وشحّ في الأدبيات المحلية و العالمية التي تتناول هذه القضية في السياق السعودي. وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تقدم تحليلًا نقديًا شاملاً لهذه السياسات، مع مقارنتها بنماذج دول مضيئة أخرى كتركيا وألمانيا، بما يتيح فهمًا أوسع لأطر الاستضافة والدمج الاجتماعي، ويثري النقاش العلمي حول فعالية هذه السياسات وتحدياتها وفرص تطويرها.

2. مشكلة الدراسة

تُعدّ الخبرات التي يمر بها اللاجئ خلال رحلة اللجوء من أشدّ الخبرات إيلاّمًا وقسوةً على الإنسان؛ إذ تبدأ بتركه لداره وممتلكاته؛ هاربًا بروحه وأهله، مرورًا بأهوال الارتحال من موطنه إلى بلد آخر، لتنتهي بما يواجهه في البلد المضيف من مكوث داخل مخيمات قد تفتقر إلى مقومات الحياة الأساسية، وتعاني من نقص في الغذاء والرعاية الصحية. علاوة على أشباح الفقر والبطالة والاعتراّب والوحدة النفسية، وهي عوامل قد تسهم في تشكيل صور نمطية سلبية تلاحق اللاجئين في حياتهم اليومية داخل المجتمع المضيف، وتؤثر سلبيًا على تكيفهم الاجتماعي والنفسي (Boettcher & Neuner, 2022).

وبرغم تفاوت الدول المضيئة للاجئين في مستوى الإمكانيات المالية والإدارية وآليات تعاملها مع الملف السوري نلاحظ تكديسًا واضحًا في المدارس والمستشفيات، وارتفاعًا في إيجارات المساكن في المناطق الفقيرة، يقابله تدنّي في الأجور، وارتفاع في معدلات البطالة في مجتمعات تعاني بالأساس من تفشي ظاهرة البطالة، مع تزايد الضغوط على الموازنات الحكومية والبنى التحتية، ولا يكاد التمويل المخصص يفي حجم النفقات التي تنفقها هذه المجتمعات المضيئة في استيعاب ومعالجة هذه الأزمة.

وتندرج حركة السوريين نحو المملكة العربية السعودية ضمن إطار الهجرة القسرية (Forced Migration)، بوصفها هجرة فرضتها ظروف الصراع، وعدم الاستقرار في موطنهم الأصلي (De Haas, et al., 2019)، بما يتسق مع ما تطرحه نظرية الجذب والطرْد (Push-Pull Theory) من أن قرارات الهجرة تتأثر بعوامل طرد تدفع الأفراد بعيداً عن أوطانهم مثل الحرب والعنف، وعوامل جذب تستقطبهم نحو وجهات معينة، بما توفره من أمان واستقرار وفرص حياة أفضل (Lee, 1966).

وفي هذا السياق برزت المملكة العربية السعودية بوصفها وجهة جذب رئيسة للاجئين السوريين؛ نظراً لما تتمتع به من أمن وأمان، فضلاً عن بيئتها الاجتماعية والاقتصادية المهيّئة لاستقبال مهاجرين ينتمون إلى ثقافات متباينة. وقد شكّلت مكانتها الدينية ووجود الحرمين الشريفين داخل حدودها بعداً رمزياً ودينياً عزز من دوافع اختيار السوريين لها محطة آمنة للهجرة القسرية. وتبنت المملكة سياسات خاصة - استجابة لهذه التدفقات - بمنح السوريين المقيمين على أراضيها مجموعة من المزايا والتسهيلات بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية، وضمان سرعة إدماجهم في المجتمع السعودي، دون معاملتهم كلاجئين في مخيمات معزولة، وهو ما يعكس نموذجاً متميزاً في إدارة الهجرة القسرية، يقوم على الدمج الاجتماعي الطبيعي بدلاً من العزل المكاني والحقوق.

وفي دول أخرى كتركيا تفاوتت جودة الخدمات وبرامج الدعم المقدمة للاجئين السوريين، فالحكومة التركية التي تتبنى نظام "الحماية المؤقتة" توفر الخدمات الأساسية لهم، ويرى المحمدي (2018) أنهم قد يواجهون صعوبات في الوصول إلى فرص عمل جيدة، في حين في ألمانيا - التي تمنح اللاجئين وضع اللجوء الكامل أو الحماية الفرعية- يتمتع اللاجئون بحق الوصول إلى رعاية صحية شاملة، والانضمام إلى دورات تعلم اللغة الألمانية بهدف تسهيل عملية الاندماج المجتمعي (بركات، 2023)، ومما تجدر الإشارة إليه أن المقارنة بين السياسات السعودية والتركية والألمانية تجاه اللاجئين السوريين تُظهر اختلافات جوهرية في الإطار القانوني، والخدمات المقدمة، وسياسات الاندماج والعودة، علاوةً على التحديات التي تواجه كل دولة على حدة، وفقاً لإمكاناتها الاقتصادية، ومصالحها التنموية.

ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها المملكة لدعم الوافدين السوريين، يبقى التساؤل قائماً حول مدى فاعلية سياساتها في تحقيق الأهداف الإنسانية والاجتماعية، ولذلك تركز الدراسة الحالية على تعرف أهم سياسات المملكة في التعامل مع ملف الأزمة السورية، ومدى فعاليتها في تحسين أوضاع السوريين المقيمين ودمجهم في المجتمع السعودي، علاوة على تسليط الضوء على ما قد تواجهه هذه السياسات من تحديات في هذا الشأن، ومن جهة أخرى يتم تقديم تحليل نقدي لجوانب التجربة السعودية في الملف السوري، مقارنةً بالتجارب الأخرى في دولتي تركيا وألمانيا.

كما تسهم هذه الدراسة في ملء فجوة معرفية كبيرة تتعلق بالسياسات السعودية تجاه الوافدين أثناء الأزمات، وهي منطقة بحثية لم تحظ بالاهتمام الكافي مقارنة بالدول الأخرى، لا سيما أن السياسات السعودية تمثل نموذجًا فريدًا يمكن أن تستفيد منه دول أخرى تواجه أزمات لجوء مشابهة.

3. تساؤلات الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيس، هو: ما أهم ملامح النموذج السعودي في التعامل مع ملف اللاجئين السوريين إلى أراضيها؟، وتندرج تحته عدة تساؤلات فرعية، هي:

- 1- ما أبرز سياسات المملكة العربية السعودية في التعامل مع أزمة اللجوء السوري على أراضيها؟
- 2- ما أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا وألمانيا مقارنة بأوضاعهم في المملكة العربية السعودية؟
- 3- ما التحديات الناشئة عن الأزمة السورية على اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة؟
- 4- ما التوصيات المقترحة لتحسين سياسات اللجوء في ضوء الأزمة السورية؟

4. أهداف الدراسة

يمكن الهدف الرئيس للدراسة الراهنة في: تعرف أهم ملامح النموذج السعودي في التعامل مع ملف اللاجئين السوريين إلى أراضيها، وتندرج تحته عدة أهداف فرعية، هي:

- 1- التعرف على أهم سياسات المملكة في التعامل مع أزمة اللجوء السوري على أراضيها.
- 2- مقارنة السياسات السعودية في ملف اللجوء السوري بنماذج أخرى على المستويين الإقليمي والدولي (تركيا وألمانيا تحديدًا).
- 3- تحليل التحديات الناشئة عن الأزمة السورية على اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة.
- 4- اقتراح تحسينات مستدامة لتحسين سياسات اللجوء في ضوء الأزمة السورية.

5. أهمية الدراسة

5.1- الأهمية العلمية

- محاولة للإسهام في دراسة علمية حول سياسات المملكة في التعامل مع المقيمين السوريين داخل حدودها، وتقديم نتائج علمية يمكن الاسترشاد بها من قبل الأكاديميين عند إجراء دراسات مماثلة في هذا المجال.
- تكمن أهمية هذه الدراسة في قدرتها على توضيح نقاط القوة في السياسات السعودية، وتسلط الضوء على نموذج استضافة غير تقليدي في السياق العربي، يتمثل في سياسات المملكة تجاه

السوريين من خلال تقديم تحليل نقدي لهذه السياسات، بما يسهم في إثراء الأدبيات العلمية التي تركز غالبًا على النماذج الغربية أو الدول المضيفة في جوار سوريا دون النظر إلى السياق السعودي.

■ تبرز الدراسة نموذج الدمج الطبيعي كمسار بديل عن المخيمات التقليدية في إطار إدارة الهجرة القسرية، مما يضيف بعدًا نظريًا وتطبيقيًا مهمًا لدراسات الاندماج الاجتماعي ونظريات الحراك البشري. ويأتي ذلك في ظل شح الدراسات السوسولوجية التطبيقية التي تتناول سياسات اللجوء في السعودية برؤية نقدية مقارنة، وهو ما يجعل هذه الدراسة إضافة نوعية تسد فجوة بحثية قائمة، وتؤسس لبحوث مستقبلية تقارب الظاهرة من زوايا نظرية وميدانية متعددة.

5.2- الأهمية التطبيقية

■ توفر الدراسة إطارًا إرشاديًا وعمليًا للجهات المسؤولة عن تنفيذ السياسات يمكن الاستفادة منه في التعاطي مع مثل هذه الأزمات، على نحو يحقق التوازن بين الاستجابة لحاجات الهجرة القسرية ومتطلبات التنمية الاجتماعية في المملكة.

■ تتيح نتائج الدراسة الفرصة للمؤسسات المعنية لإعادة النظر في برامج الدمج الاجتماعي، وتطوير استراتيجيات مستدامة للتعليم والتوظيف والرعاية الصحية، قائمة على بيانات علمية وتحليل مقارنة يعزز فعالية هذه البرامج.

■ تقدم الدراسة توصيات عملية قابلة للتطبيق لتكون مرجعًا إرشاديًا للدول الأخرى في المنطقة التي تسعى إلى تطوير سياساتها تجاه اللاجئين على أسس إنسانية وتنموية متوازنة.

6. مفاهيم الدراسة

6.1- السياسات

تُعرف السياسة اصطلاحًا بأنها الإطار العام للمبادئ والتوجهات والقرارات الاستراتيجية التي تتخذها الحكومات لسد حاجات المجتمع وتطلعاته ومعالجة مشكلاته بما يحقق التوازن بين هذه الحاجات والمتغيرات الداخلية والدولية الراهنة (حسين، 2018).

وفي سياق الدراسة الراهنة تجدر الإشارة إلى أنه لا ينصب التركيز فقط على سياسة التعامل مع اللجوء بصفة عامة، بل يمتد ليشمل سياسات تحسين الأوضاع المعيشية والصحية والتعليمية للاجئين حال دخولهم البلد المضيف، وكذلك سياسات مقابلة التحديات التي قد تواجه تنفيذ تلك السياسات.

وتعد أهم مؤشرات تلك السياسات المتعلقة بأوضاع اللاجئين في أي مجتمع مضيف هي: القرارات الحكومية، والقوانين المنظمة لوضع اللاجئين (كالإقامة، والعمل، والتعليم)، وكذلك البرامج الحكومية

الموجهة لهم، مثل: (برامج الدعم الصحي، أو الإعفاءات المالية)، بالإضافة إلى التصريحات الرسمية التي تعكس توجه الدولة العام بشأن هؤلاء اللاجئين. وعليه فالدراسة الحالية تُعرف مفهوم السياسات إجرائيًا بأنها: "مجموع القرارات والتشريعات التي تصدرها المجتمعات المضيفة بشأن تحديد آليات التعامل حيال قضية اللاجئين السوريين داخل حدودها، وآليات تحسين أوضاعهم المعيشية والصحية والتعليمية، وآليات مغالبة التحديات التي قد تواجهها في هذا الشأن".

6.2- الآليات

يُشير مفهوم الآليات اصطلاحًا إلى: مجموعة العمليات، أو الإجراءات، أو الوسائل المترابطة والمنظمة التي يتم من خلالها تحقيق هدف معين، أو إحداث تأثير محدد (أحمد وآخرون، 2017). ويفهم من هذا التعريف أن مفهوم السياسات يُشير إلى الإطار العام للقرارات الاستراتيجية التي تتخذها الدولة لمعالجة قضية معينة، فيما يُعد مفهوم "الآليات" بمنزلة الوسائل التنفيذية التي تُترجم بها هذه التشريعات السياسية إلى واقع عملي. وعليه يمكن تعريف مفهوم "الآليات" إجرائيًا بأنها: "الطرق والأساليب والبرامج المحددة التي تبنتها حكومات الدول المضيفة لتطبيق سياساتها تجاه اللاجئين السوريين".

وبأي مفهوم "الفعالية" مكملًا هنا؛ حيث يُقصد به: مدى تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الآليات والسياسات (كساب، 2021). فليست مجرد وجود الآلية كافيًا، بل يجب أن تُحدث التأثير المطلوب، ومن مؤشرات فعالية هذه السياسات والآليات في مجال الرعاية الصحية للاجئين على سبيل المثال: تقليل الفوارق الصحية بين المهاجرين والمواطنين، وسهولة الوصول إليها، وجودتها، إضافة إلى رضا المستفيدين منها؛ لذا فإن "الفعالية" في هذا السياق يعني جعل هذه الآليات التنفيذية أكثر كفاءة وملاءمة لاحتياجات اللاجئين.

6.3- اللاجئ

حددت المادة الأولى من اتفاقية 1951 بصيغتها المعدلة في بروتوكول عام 1967 التعريف الأولي والعالمي المطبق في دول العالم للاجئ على أنه: كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته بسبب خوفٍ له ما يبرره من التعرض للاضطهاد؛ بسبب عرقه، أو دينه، أو جنسيته، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية بلده الأصلي (UNHCR, 2021).

واستناداً إلى ما تقدم - وفي ضوء الدراسة الحالية- يمكن تعريف اللاجئين السوريين إجرائياً على النحو الآتي: "هم مجموعة من المواطنين السوريين قدموا إلى بلدٍ آخر؛ نتيجة عدم قدرتهم على العودة إلى موطنهم الأصلي؛ بسبب خوف مؤكد من التعرض للاضطهاد في ذلك الموطن الأصلي، سواء كان قدومهم إلى البلد المضيف فرادى أو جماعات".

6.4- الاندماج الاجتماعي

ذكر مالكي (2013، كما ورد في العربي، 2022، ص.61) أن الاندماج الاجتماعي قد يتخذ مفهوم السيروية التي تُمكن الأفراد من الانصهار في مجتمعاتهم أفقياً، من خلال تمثّل قيمها وعاداتها وأنماط عيشها، ورأسياً من خلال اكتساب هوية سياسية تعزز انتسابهم لمؤسسة الدولة، وتوطد ولاءهم لها. ويمكن تعريف الاندماج الاجتماعي إجرائياً في ضوء الدراسة الحالية بأنه: "مجموع العمليات والإجراءات التي تضطلع بها الحكومات المضيضة من أجل إدراج اللاجئين السوريين في مجتمعاتهم، حيث تزول نسبياً الفوارق القائمة، سواء على المستوى الاجتماعي كالمأوى والتعليم، والرعاية الصحية، أو على المستوى الاقتصادي كالاندماج في سوق العمل، وبحيث تكفل لهم بعض الحقوق، وتُلزمهم ببعض الواجبات، وهي إجراءات تهدف على المدى البعيد إلى تقليص الفجوة بين اللاجئين السوريين والمواطنين الأصليين، بما يتواءم مع قيم وقوانين هذه الحكومات المضيضة، ولا يلغي في الوقت ذاته هوية السوريين الأصلية".

6.5- الإدماج

يُعرف الإدماج اصطلاحاً بأنه عملية تفاعلية تُمكن الأفراد أو المجموعات الوافدة من المشاركة الكاملة والفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، مع الحفاظ على هويتهم الثقافية الأصلية وخصائصهم الفريدة (United Nations Development Programme: UNDP, 2015)، وهذا بخلاف الاندماج الذي قد ينطوي على ذوبان الهوية الثقافية. وعليه يمكن تعريف الإدماج إجرائياً في سياق الدراسة الحالية على أنه: عملية توفير فرص متساوية للاجئين السوريين من قبل الحكومات المضيضة للوصول إلى الخدمات الأساسية: كالصحة، والتعليم، والعمل، وتسهيل انخراطهم في النسيج الاجتماعي للمجتمع المضيف، مع احترام خلفياتهم الثقافية والدينية. ولا شك أن هذا يتطلب سياسات شاملة تضمن المشاركة النشطة، والاعتراف المتبادل بين اللاجئين والمجتمع المضيف.

7. الدراسات السابقة

7.1- استعراض الدراسات

ركزت بعض الدراسات على الأبعاد النفسية والاجتماعية لتجربة اللجوء؛ حيث استهدفت دراسة Uguak (2010) معرفة الاحتياجات النفسية والاجتماعية لاضطراب ما بعد الصدمة لدى الأطفال اللاجئين والنازحين في المدارس. أجريت الدراسة على عينة مؤلفة من 235 طفلاً، ضمن المرحلة العمرية (10 إلى 14) عاماً، يعيشون في ظروفٍ خلفتها الحروب والاضطرابات السياسية، فكشفت الإحصاءات الوصفية عن أن 63 طفلاً يعانون من صدمة نفسية، كما دلّت نتائج الدراسة على أن للحروب وتبعاتها تأثيراً كبيراً على نفسية الطفل، مع وجود مستويات مرتفعة من اضطراب ما بعد الصدمة، إضافة إلى أن أفضل علاج لمثل هؤلاء الأطفال هو دمجهم في المجتمعات التي يحبون فيها بعد النزوح.

من جهة أخرى ركزت بعض الدراسات على سياسات الدول المضيفة لمعالجة أزمة اللجوء السوري، ومنها دراسة (2015) Ayoub التي هدفت إلى فهم التناقض بين الاستجابة الإيجابية الفورية لألمانيا لما يُسمى "أزمة اللاجئين في أوروبا 2015" والتشريعات الصارمة المتعلقة باللجوء التي اعتمدتها ألمانيا في العام التالي. وتُحلل الدراسة دور وسائل الإعلام باستخدام منهجية التحليل النوعي للمحتوى لعدد مختار من المقالات الصحفية، وجاءت نتائج الدراسة مشيرة إلى تركيز المقالات الصحفية - عينة الدراسة - حول إشكالية استقبال اللاجئين واستضافتهم، وتركيزها على أسباب الهجرة، مفرقةً بين طالبي اللجوء الفارين من مناطق النزاع، وغيرهم ممن قد يسيئون استخدام اللجوء.

فيما هدفت دراسة (2018) HINDY إلى تحليل وتقييم الجهود والسياسات التي تبنتها ألمانيا لاستيعاب ودمج الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين الذين وصلوا إليها، خصوصاً في الفترة (2015-2016)، وقد اعتمدت الباحثة على منهجية تحليلية شاملة، تتضمن استعراضاً لسياسات الهجرة الألمانية، ومراقبة التحديات والفرص المتعلقة بالإدماج. ومن أهم نتائج الدراسة أنه منذ عام 2015، تقدم أكثر من 1.4 مليون شخص بطلب اللجوء في ألمانيا، وكانت الأغلبية العظمى منهم من السوريين، وأن تجربة ألمانيا في الإدماج، رغم ضخامتها وسرعتها، حققت تقدماً ملحوظاً في دمج اللاجئين في سوق العمل، وتعزيز الروابط الاجتماعية بين اللاجئين والمجتمع المضيف.

وفي ذات السياق ركزت دراسة عيدان (2019) على أزمة اللاجئين في دولتي الأردن والسعودية، واستراتيجيات التعامل مع مشكلاتهم في كلا البلدين، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج،

أبرزها: أن لكل دولة نظاما سياسيا له حساباته الاستراتيجية التي ترسم ملامح التعامل مع أزمة اللاجئين، وأن كلا الدولتين له خبرة تاريخية في التعامل مع أزمات اللجوء. فيما سلطت دراسة سعداوي وبعوني (2024) الضوء على تباين السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين السوريين باستخدام المقارنة بين ألمانيا والمجر في إدارة كل منهما لأزمة اللاجئين السوريين، وقد هدفت الدراسة إلى الوقوف أمام أهم السياسات المتبناة من طرف الدول الأوروبية في إدارتها لأزمة اللاجئين السوريين في فترة (2012-2020)، واعتمدت الدراسة المنهج المقارن بالاستناد إلى إحصاءات كمية، وقد أبانت الدراسة عن حالة من التناقض، تراوحت بين موقف الاعتدال والقبول النسبي لطالبي اللجوء والموقف الدفاعي المتشدد الراض لللاجئين لاعتبارات أمنية وأخرى ثقافية.

كما ركزت دراسات أخرى على تأثير الأزمة السورية على المجتمعات المضيفة، ومنها دراسة بركات (2023) التي دحضت الفرضية القائلة بأن تدفق اللاجئين السوريين إلى ألمانيا يمثل خطراً أمنياً مباشراً. وقد هدفت الدراسة إلى تقويم فكرة أن اللاجئين السوريين يشكلون خطراً محتملاً على الأمن العالمي، وقام الباحث متوسلاً المنهج الوصفي التحليلي بتحليل مركز لمعدلات الجريمة والإرهاب داخل ألمانيا بالاعتماد على المصادر الألمانية والإنجليزية والعربية، وخلصت الدراسة إلى أن الزيادة في أعداد اللاجئين السوريين في ألمانيا لم تكن ذات علاقة بتهديد أمن المجتمع الألماني.

وفي دراسة (Martin & Katrin 2024) اعتمد الباحثان على منهج تجريبي متطور لتقييم التأثير السلبي المباشر للهجرة واسعة النطاق للاجئين على معدلات الجريمة في ألمانيا، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن معدلات الجريمة لم تتأثر خلال العام الذي وصل فيه اللاجئون (عام الوصول)، ولكن حدثت زيادة في معدلات الجريمة بعد عام واحد من وصول اللاجئين، وقد وُصف هذا التأثير المتأخر بأنه "ضئيل لكل لاجئ (small per refugee)"؛ أي أن تأثير لاجئ واحد على الجريمة فردياً يكاد لا يُذكر، ومع ذلك يصبح التأثير "كبيراً" بالقيمة المطلقة (large in absolute terms)؛ نظراً للعدد الهائل من اللاجئين الذين وصلوا.

وناقشت دراسات أخرى التحديات المرتبطة بدمج اللاجئين في المجتمعات المضيفة. كان أبرزها دراسة لونيس (2016) التي طرحت إشكاليات محورية هي: كيف ستمكن ألمانيا من إدماج اللاجئين السوريين؟ وما الآليات التي تعمل ألمانيا عليها من أجل احتواء اللاجئين السوريين؟ ولماذا اختار السوريون ألمانيا ملجأ لهم؟ وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: يرتبط قبول ألمانيا مجتمعا ودولة باللاجئين السوريين بمجموعة من المحددات تضم ثلاثية متكاملة، تتمثل في: الأمن، والإنسانية،

والاقتصاد، فيما اختار السوريون اللجوء إلى ألمانيا بداعي البحث عن حياة أفضل مما كانوا عليها في بلادهم أو بلاد الجوار.

فيما تمثل الهدف الرئيس لدراسة العبد الله (2017) في تعرف تحديات تنمية سبل العيش للاجئين السوريين من خلال تشخيص مشكلاتهم في سوق العمل التركي، ورصد أهم المعوقات التي تحدّ من اندماجهم في العيش داخل تركيا، ولتحقيق أهداف الدراسة اختيرت العينة من أرباب العمل السوريين في قطاعات مختلفة في الاقتصاد التركي، وكذلك أفراد من العاملين في منظمات المجتمع المدني السورية داخل تركيا، تألف قوامها من (94) فردًا، وتوصلت الدراسة إلى: وجود مجموعة من المشكلات التي تتعرض لها العمالة السورية في سوق العمل التركي، منها: الأجور، والتعويضات، وقوانين العمل، وبيئة العمل المادية، وكذلك عدم وضوح وكمال القوانين المتصلة بعمل اللاجئين السوريين.

أما دراسة كاتبه وطلال (2024) فقد هدفت إلى تحليل واقع اللاجئين السوريين في ألمانيا من خلال قياس مؤشرات اندماجهم في المجتمع الألماني، واستعراض التحديات المرتبطة بهذا الاندماج، بالإضافة إلى تعرف طموحات السوريين المستقبلية في مرحلة ما بعد الحصول على الجنسية الألمانية، وانتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بنوعيه الكمي والكيفي، وجمعت البيانات من خلال استبانة إلكترونية وزعت على عينة بلغ قوامها 298 لاجئًا ولاجئة، علاوة على إجراء 13 مقابلة مع ناشطين وباحثين وعاملين في منظمات دعم اللاجئين في ألمانيا، وأسفرت الدراسة عن نجاح عدد كبير من اللاجئين في تحقيق الاستقرار، وتجاوز عوائق السكن واللغة، والحصول على الإقامة، والوصول إلى التعليم، لكن العثور على فرصة عمل مازال أمرًا تعوقه تعقيدات قانونية وبيروقراطية.

يتضح من الاستعراض السابق للأدبيات ذات الصلة بأزمة اللجوء السوري أنها ألقت الضوء على جوانب متعددة في موضوع اللاجئين السوريين على وجه الخصوص، سواء ما تعلق بتداعيات الأزمة على اللاجئين السوريين أنفسهم، أو على المجتمعات المضيفة لهم، وما تعلق بدور المجتمع الدولي والمنظمات المانحة في التخفيف من وطأة ملف اللجوء السوري، ورفع المعاناة عن كواهل اللاجئين والنازحين قسراً، وكذلك ما اتصل بقضية الاندماج الاجتماعي للاجئين السوريين في المجتمعات التي لجؤوا إليها واستوطنوا فيها.

وفي السياق ذاته يظهر جلياً اتفاق هذه الدراسات – وإن تفاوتت في المناهج العلمية وأدوات جمع البيانات – على أن اللاجئين السوريين، وكذلك الدول المضيفة هم من تحملوا العبء وحدهم، ودفعوا

فاتورة الأزمة، كما اتفقت الدراسات على تفاوت الآليات وخطط التعامل مع الأزمة من قبل حكومات الدول بحسب أولوياتها وأهدافها الوطنية.

وعلى الرغم من القيمة العلمية لهذه الدراسات فإن أغلبها تبنى مقاربات وصفية أو تحليلية جزئية، ولم يقدم إطاراً مقارناً شاملاً بين النماذج الوطنية المختلفة لاستضافة اللاجئين، وتود الباحثة في هذا الإطار التنبيه على أنه مع كثرة البحوث والدراسات التي عالجت قضية اللاجئين السوريين في مجتمعاتهم المضيفة على الصعيد العربي والدولي لكنها – وفي حدود علمها – لم تعثر على دراسات تتصل بقضايا اللجوء في السياق السعودي، خلا دراسيتين إحداهما دراسة عيدان (2019) التي تناولت أزمة اللاجئين في الأردن والسعودية، والثانية دراسة حسن (2023) التي هدفت إلى معرفة مستوى اختلال الآلية وعلاقته ببعض المتغيرات لدى عينة من اللاجئين السوريين بمدينة مكة المكرمة، وهما في الواقع دراستان يتيمتان، وسط هذا الكم الهائل من البحوث التي أجريت في هذا الصدد.

وبناءً على ذلك فإن الدراسة الحالية تتميز على نظيراتها باتسامها بالشمولية في تغطية جوانب عدة من ملف اللجوء السوري لكونها تتقصى شأن المقيمين السوريين في السعودية باعتبارها موضع التركيز في الدراسة، وتركيا باعتبارها من دول الجوار، وفي ألمانيا البعيدة عن الصراع.

8. الإطار النظري

8.1- أوضاع اللاجئين السوريين في الدول المضيفة

8.1.1- الصعوبات التي تواجه اللاجئين السوريين

تقدر منظمة (UNICEF 2024) أن عدد الأطفال السوريين المحتاجين إلى الرعاية يقارب من (5,8) مليون طفل في دول الجوار، وأن المسجلين منهم فقط حوالي (2,8) مليون طفل، وأن نسبة كبيرة منهم وعائلاتهم يعانون من الفقر، فضلاً عن أن الظروف المعيشية القاسية تجبر العائلات إلى تبني آليات تأقلم ضارة، وإرسال أطفالها إلى العمل بدلاً من المدرسة (حوالي 750 ألف طفل سوري لاجئ خارج مقاعد الدراسة)، فيما تواجه الإناث القاصرات أخطار الزواج المبكر، أو الزواج القسري. وقد كشفت بعض التقديرات عن أن معدل الإصابة باضطراب ما بعد الصدمة بين الأطفال السوريين اللاجئين المقيمين في لبنان وحدها وصل إلى 76 % (أكاديمية قطر الدولية للدراسات الأمنية Qias، 2017).

وبوجه عام يواجه اللاجئون السوريون تحديات نفسية كبيرة تشمل: اضطراب ما بعد الصدمة، والاكتئاب، والقلق، وفقدان الهوية. وعلى مستوى التحديات الاجتماعية فإنهم يعانون من العزلة، والتمييز، وصعوبة الاندماج، بالإضافة إلى المشكلات الأسرية. فضلاً عن تحديات مهنية تتمثل في: نقص فرص العمل، وعدم الاعتراف بمؤهلاتهم، ونقص التدريب لديهم؛ مما يؤثر على استقرارهم الاقتصادي.

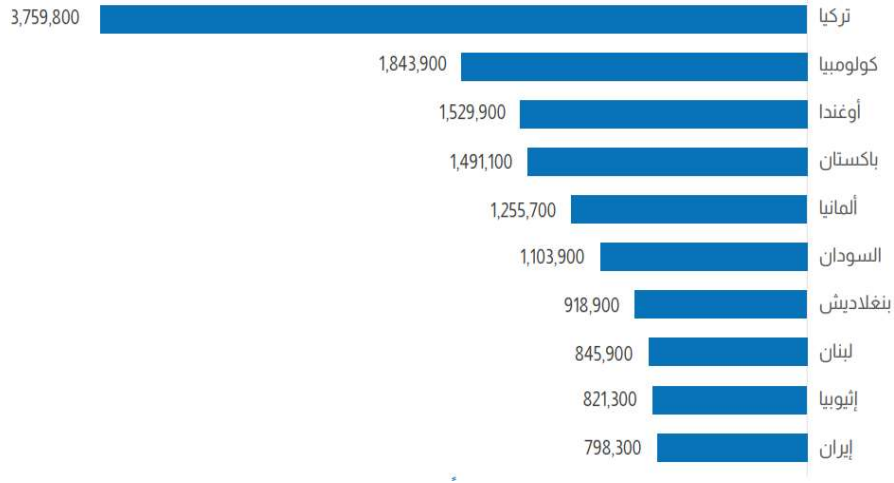
8.1.2- تداعيات اللجوء السوري على الدول المضيفة

في أعقاب اندلاع الأزمة السورية عام 2011 تدفقت موجات السوريين باتجاه دول الجوار، وقد أدى التدفق غير المتكافئ إلى بلدان، مثل: الأردن وتركيا ولبنان إلى ضغوطات كبيرة على البنى التحتية في هذه البلدان؛ إذ إن المجتمعات المضيفة عادة ما تخصص جزءاً من مواردها لمعالجة هذه الأزمة على حساب قضايا تختص بمستقبلها ومستقبل مواطنيها.

ووفقاً لتقرير اليونيسيف عن الوضع الإنساني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن اكتظاظ مخيمات اللاجئين بأعداد كبيرة من السوريين في دول الجوار وقلة المساعدات الضرورية أدى إلى انتقال الكثير منهم إلى المدن بحثاً عن فرص عمل ملائمة، كما ترتب على القيود المفروضة على تصاريح عمل اللاجئين السوريين إلى إغراق أسواق العمل غير النظامية؛ مما نجم عنه انخفاض مستوى تقبل المجتمعات المحلية في بعض هذه البلدان للتدفق المتنامي من السوريين اللاجئين (UNICEF, 2024, p.34).

ومن جانب آخر أظهر عدد من بلدان الاتحاد الأوروبي – على رأسها ألمانيا والسويد – مع بداية أزمة اللجوء السوري استعداده لاستقبال السوريين المحتاجين إلى الحماية الدولية، باعتباره واجباً إنسانياً منوطاً بالمجتمع الدولي، لكن مع تفاقم الأزمة السورية والتزايد المطرد للاجئين السوريين الذين اجتاحت أوروبا دخلت هذه الأزمة مساراً سياسياً حرجاً؛ مما أدى إلى قيام بعض الحكومات الأوروبية إلى تعديل قوانين الهجرة لمواجهة هذا التدفق المطرد، وفي ذات السياق فقد اضطرت دول الاتحاد الأوروبي إلى اللجوء إلى تركيا؛ طلباً للمساعدة في احتواء الأزمة السورية (General Court of the European Union, 2017).

ويوضح الشكل (1) الأشخاص النازحين عبر الحدود حسب البلدان المضيفة نهاية عام 2021.



المصدر: UNHCR. (2021)

8.1.3- أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا

لقد تبنت تركيا منذ اندلاع الأزمة السورية في عام 2011 سياسة الباب المفتوح تجاه اللاجئين السوريين؛ حيث تشكل الحرب الأهلية السورية عاملاً طارداً قوياً، فيما شكلت تركيا عامل جذب نظراً لقرىها الجغرافي، ولتشابهها الثقافي والديني مع المجتمع السوري؛ مما سهل اندماج اللاجئين نسبياً في المجتمع التركي.

إن تحليل خطط التعامل التركية مع ملف اللجوء السوري من منظور اجتماعي وسياسي أعمق يكشف عن دوافع متعددة مركبة، حيث سعت تركيا إلى تعزيز مكانتها الإقليمية بوصفها قوة إسلامية إنسانية مؤثرة في الشرق الأوسط (Kirişci, 2014; Müftüler-Baç, 2017)، أما اقتصادياً فقد شكل اللاجئين السوريون رافداً مهماً لبعض القطاعات الإنتاجية التركية، خاصة الصناعات كثيفة العمالة والخدمات؛ إذ وجد فيهم أرباب العمل مورداً بشرياً منخفض الكلفة نسبياً، ويقبل ظروف عمل غير مرنة؛ مما أسهم في تحفيز الاقتصاد المحلي في بعض الولايات الحدودية (Del Carpio & Wagner, 2015).

وعلى الصعيد الاجتماعي وظفت الحكومة التركية - بدعم من الاتحاد الأوروبي - برامج دمج تدريجية، تضمنت بناء المدارس ومراكز التعليم المؤقتة، وتدريب آلاف المعلمين، واستيعاب آلاف الأطفال السوريين في النظام التعليمي التركي، إضافة إلى إطلاق مشاريع "العيش والعمل معاً" التي تسعى إلى دمج السوريين في سوق العمل بشكل منظم من خلال شهادات المهارات المهنية، وبرامج التوظيف المشتركة (Müftüler-Baç, 2017)، وتشير بعض الدراسات إلى أن تركيا رأت في استقبال اللاجئين فرصة

استراتيجية لمعالجة تحديات ديموغرافية محلية مستقبلية، خصوصاً في مناطق تعاني تناقصاً سكانياً أو شيخوخة نسبية. (İçduygu & Millet, 2016)

وعلى الرغم من هذه السياسات الاندماجية فإن منح السوريين وضعية "الحماية المؤقتة" بدلاً من الاعتراف الكامل بصفة اللجوء يعكس توازناً سياسياً حذرًا، يهدف إلى تأمين احتياجاتهم الإنسانية دون الالتزام القانوني طويل الأمد بإدماجهم كمواطنين دائمين. ومن ثمَّ يمكن القول بأن سياسة تركيا تجاه اللاجئين السوريين تمثل مزيجًا من الاعتبارات الإنسانية والسياسية والاقتصادية والديموغرافية، تشكل في مجملها نموذجًا خاصًا يختلف عن سياسات اللجوء الأوروبية التقليدية، أو سياسات الدمج الطبيعي غير المؤسسي التي تنتهجها السعودية.

8.1.4- أوضاع اللاجئين السوريين في ألمانيا

تراوحت استجابات دول أوروبا الغربية تجاه اللاجئين السوريين بين الترحيب الكلي والقبول الانتقائي؛ حيث برزت ألمانيا والسويد والنمسا كنماذج رئيسة في استقبال اللاجئين، ومساعدتهم على الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. فقد تبنت ألمانيا سياسة حماية واسعة النطاق؛ إذ تلقت بين عامي 2012 و2018 ما يقارب 584461 طلب لجوء سوري، ومنحت اللجوء لحوالي 532065 لاجئًا في الفترة نفسها، فيما بلغ عدد اللاجئين السوريين الحاصلين على الحماية في نهاية عام 2020 نحو 605338 لاجئًا (UNHCR, 2021).

ويعكس هذا التوجه الألماني قبولاً منهجيًا للهجرة القسرية مدفوعًا بعدة عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية مترابطة؛ فعلى المستوى الديموغرافي تواجه ألمانيا معدلات شيخوخة سكانية مرتفعة ونقصًا في الأيدي العاملة الشابة، وهو ما يجعل استقبال اللاجئين - خصوصاً من الفئات الشابة والمتعلمة - خيارًا استراتيجيًا لدعم سوق العمل، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية طويلة المدى.

أما على الصعيد الاجتماعي فإن فلسفة الدولة الألمانية تستند إلى نموذج دولة الرفاه الاجتماعي، الذي يقرّ بحقوق اللاجئين الأساسية في التعليم والصحة والحماية، ويُعد ذلك امتدادًا لتراثها السياسي والقانوني الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (Geddes & Scholten, 2016).

كما يسهم البعد الأخلاقي والتاريخي في تشكيل هذه السياسة؛ حيث يرى قطاع واسع من المجتمع الألماني أن التزامهم باستقبال اللاجئين هو تعويض تاريخي moral compensation عن أزمات سابقة ساهمت فيها السياسات الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط.

ومن ثمَّ فإنَّ هذه العوامل مجتمعة - الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية - تفسر لماذا تبنت ألمانيا سياسة قبول واسعة، مقارنة بدول أوروبية أخرى، وجعلت منها نموذجًا بارزًا في سياسة حماية اللاجئين والاندماج الاجتماعي على مستوى القارة الأوروبية. وأقدمت الحكومة الألمانية عام 2016 على سنِّ إجراءات جديدة تجاه اللاجئين لدفع المساعدات المالية لطالبي اللجوء، وصرف إعانة شهرية قدرها 670 يورو لكل طالب لجوء، فضلاً عن تقديم 350 مليون يورو إضافية لرعاية الأطفال اللاجئين غير المصحوبين بذويهم. كما شملت الإجراءات منح اللاجئين بطاقات تأمين طبي تخولهم زيارة الأطباء مباشرة، مع التزام شركات التأمين الحكومية بتغطية تكاليف علاجهم (بن سمره، 2016).

وقد أسهمت القطاعات غير الرسمية في ألمانيا إلى جانب الحكومة في إدماج السوريين بسوق العمل، حيث أطلقت ست شركات ألمانية كبرى - منها Volkswagen , Basf , Germany telecom, Umschlagbahnhof, Siemens, Sap - في نوفمبر 2015 مبادرة لدمج اللاجئين السوريين عبر تعليمهم اللغة الألمانية وتأهيلهم مهنيًا في مجالات متنوعة كصناعة السيارات والبرمجيات والسكك الحديدية (لونيس، مرجع سابق، ص17). كما أدرجت ألمانيا المعلمين اللاجئين ضمن برامج التعليم والتدريب لمعالجة نقص الكوادر التعليمية في مناطق تجمع اللاجئين. ويعد برنامج "المعلمون اللاجئين بجامعة بوتسدام" مثالاً على ذلك بهدف تعزيز فرص تعليم اللاجئين الجدد في المدارس الألمانية (التقرير العالمي لرصد التعليم، 2019، ص59).

8.2- أوضاع اللاجئين السوريين في المملكة العربية السعودية

8.2.1- جهود المملكة العربية السعودية في خدمة القضايا الإنسانية:

بحسب تقارير منصة المساعدات السعودية- وهي منصة تابعة لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية- فإنَّ نسبة اللاجئين داخل المملكة وصلت بحلول عام 2023 إلى 5,5% من إجمالي عدد السكان السعوديين، وأنَّ السعودية بادرت بتقديم المساعدات الإنسانية للسوريين داخل وخارج سوريا، وقد تجاوز حجم المساعدات النقدية المقدمة للسوريين 6 مليار دولار أمريكي (منصة المساعدات السعودية، 2023).

ويوضح الشكل (2) حجم المساعدات السعودية المقدمة إلى اللاجئين بحسب الجنسية:

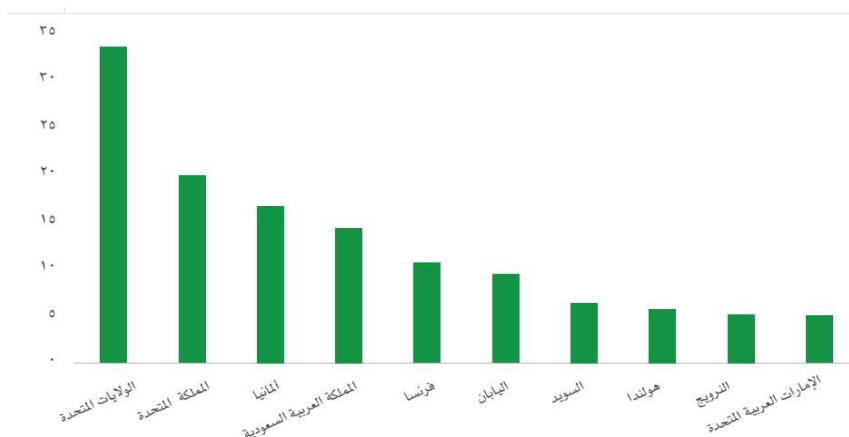
المساعدات بحسب الجنسية المستفيدة

الدول	إجمالي المبالغ (\$)
 اليمنيون	11,255,366,292
 السوريون	6,091,241,372
 اللاجئون الروهنغا	2,273,691,020

المصدر: منصة المساعدات السعودية للاجئين والنازحين (2023)

وتشير إحصاءات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية (مرجع سابق، ص.11، 12) إلى الحقائق الآتية:

- في عام 2014 قدمت المملكة تبرعاً بقيمة 104 مليون دولار لصالح برنامج الأغذية العالمي، تضمن هذا التبرع 52 مليون دولار لمساعدة نحو 1,7 مليون لاجئ سوري.
- وفي العام نفسه بلغ حجم المساعدات الإنمائية الخارجية السعودية 14,5 مليار دولار أمريكي، بما يعادل 1,9% من الدخل القومي الإجمالي للبلاد، وتضع هذه النسبة المملكة على رأس قائمة الدول المانحة على مستوى العالم.
- ويبين الشكل (3) أكبر 10 مانحين - عالمياً - خلال عام 2014م، وصافي المساعدات الإنمائية الرسمية (بمليارات الدولارات الأمريكية):



المصدر: مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المملكة العربية السعودية- 2016

8.2.2- المساعدات السعودية للاجئين والنازحين:

(أ) اللاجئين والنازحون خارج المملكة:

ومن جانب آخر تقدم عيادات مركز الملك سلمان للإغاثة بمخيم الزعتري خدمات الرعاية الصحية للاجئين السوريين في المخيم، وتتكون من 13 عيادة تخصصية، بالإضافة إلى قسم للطوارئ، وقسم المختبر الطبي، وقسم الأشعة، وقسم اللقاح والمطاعيم، وصيدلية لصرف الأدوية للمراجعين. ووفقاً لتقرير مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية (2016) يستفيد من هذه العيادات أكثر من (1500) مراجعاً يومياً، كما سعت المملكة ضمن برامجها لإغاثة اللاجئين خارج حدودها إلى تأمين سيارات إسعاف مجهزة بكل الأجهزة والمستلزمات الإسعافية لخدمة اللاجئين على الحدود التركية السورية، ومع تزايد عدد اللاجئين وقلة الخيام وأماكن الإيواء قامت السعودية بتأمين 9000 خيمة بمواصفات عالية الجودة، تتسع كل منها لعائلة تتراوح بين 5 إلى 8 أشخاص، بتكلفة تقديرية بلغت 39.869.600 ريال، وتأمين (4523) وحدة سكنية جاهزة بمخيم الزعتري بالأردن.

وفي الإطار نفسه انطلقت نحو النور مبادرة سعودية إغاثية، حملت اسم "نلي النداء" لمشاريع إنسانية محلياً وخارجياً في سوريا وفلسطين ولبنان، وركزت هذه المشاريع بالدرجة الأولى على مساندة اللاجئين منهم ببناء مساكن مناسبة، وتوفير الطعام والداء وملابس الشتاء (مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، مرجع سابق، ص.36)

(ب) الوافدون السوريون داخل المملكة:

بوجه عام يُعد السبب الرئيس لوجود السوريين في السعودية مشائماً لوجودهم في دول أخرى من العالم، وهو العمل وتحقيق الربح المالي، لكن اختلف الحال وتغيرت الأمور بشكل كبير بعد 2011، ومن جهة أخرى تتمتع السعودية بمستوى اقتصادي مُريح مقارنة بدول الجوار (عيدان، مرجع سابق، ص.172).

وخلال عام 2015 وجهت وزارة التعليم العالي بقبول 3 آلاف طالب سوري في 23 جامعة محلية، ضمن قبول الطلبة السوريين في برنامج خادم الحرمين الشريفين الجامعي لمساعدة الطلبة السوريين، للمنح الدراسية لغير السعوديين في مؤسسات التعليم العالي الحكومي فقط، وتماشياً مع هذه التوجهات استتنت وزارة الداخلية السعودية العمالة السورية المخالفة لأنظمة الإقامة والعمل من الترحيل (الرشيد، 2015).

وفي ذات الإطار وجهت القيادة السعودية القطاعات الحكومية المعنية بوضع شروط تسمح لزوار السعودية من السوريين بالمشاركة في القطاع الخاص، خصوصاً أن العديد منهم يحمل شهادة علمية،

ويملك خبرات مهنية تستفيد منها سوق العمل السعودية، وكان الملك سلمان بن عبد العزيز فتح أبواب المملكة أمام اللاجئين السوريين، بإصداره أمرًا ملكيًا ينص على فتح باب اللجوء الإنساني للسوريين، وتسجيل الطلاب السوريين في مدارس المملكة.

وقد أسهم مركز العون بجدة بالشراكة مع مفوضية شؤون اللاجئين في تأمين التعليم والرعاية الطبية لعددٍ من الأطفال ذوي الإعاقات العقلية الذين تُعنى بهم المفوضية، كما عُقدت ورش عمل في فبراير ومارس من العام 2022، من خلال برنامج التعاون الفني بين هيئة حقوق الإنسان السعودية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان؛ للتدريب على المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتمكين المتدربين من تعميقها في ممارساتهم مع اللاجئين والمهاجرين (United Nations Saudi Arabia, 2022).

وفي سياق ذي صلة فقد أسس الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية عام 2015؛ ليكون الذراع الإنساني والإغاثي للمملكة، وقدم المركز منذ تأسيسه مساعدات ضخمة لأربعين دولة من بينها سوريا، بلغت قيمتها الإجمالية 3,918 مليار ريال سعودي، أي ما يعادل (1,045) مليار دولار أمريكي، كما بلغ عدد اللاجئين السوريين 262573 لاجئًا سوريًا في المملكة (ملتقى أسبار، 2023).

8.2.3. سياسات المملكة في التعامل مع اللاجئين السوريين:

اتخذت المملكة العربية السعودية - وفق ما تراه مناسبًا للمصلحة الوطنية مجموعة من السياسات في تعاملها مع أزمة اللجوء السوري، يمكن استعراضها على النحو الآتي (عبدان، مرجع سابق، ص. 172):

- عدم إقامة مخيمات لجوء للاجئين السوريين، واعتبرتهم ضيوف المملكة، وحرصت على عدم التعامل معهم بوصفهم لاجئين.
- منحتهم حرية التنقل داخل أرجاء المملكة، وسمحت لهم بدخول سوق العمل.
- يسرت لهم فرص التمتع بالرعاية الصحية والوصول إلى التعليم حتى بلغ عدد الطلاب السوريين ما يجاوز 141 ألف طالب سوري.

وتماشى هذه السياسية مع المعايير التاريخية والثقافية للمملكة، بالإضافة إلى أنها تتوافق مع المعايير الدولية، وتعكس دور المملكة في التعامل مع هذه القضايا بشكل إنساني وبناء، وذلك رغم التحديات التي تواجهها.

وبرغم أهمية هذه الجهود الفريدة التي تعكس التزام المملكة الإنساني والتنموي، يظل غياب قاعدة بيانات تفصيلية حول أعداد المستفيدين داخل المملكة تحديًا بحثيًا يستدعي توثيقًا علميًا موسعًا، بما يعزز

نقل هذا النموذج الفريد عربيًا ودوليًا كإطار بديل لسياسات المخيمات التقليدية التي قد تسهم في إنتاج مشكلات الجريمة والتهميش والصور النمطية السلبية عن اللاجئين.

8.3- الدمج الاجتماعي: مناقشة وخيارات سياسات الدول المضيفة، وآليات تحسينها

تُسفر مراجعة الأدبيات المتعلقة باللجوء السوري عن تركيز واضح حول القضايا الأكثر جدلاً، كالعبث بالتركيبة السكانية للمجتمع المضيف، وتفشي البطالة بين السكان الأصليين، والمزاعم بأن اللاجئين يشكل خطرًا على الأمن، ومع ذلك لا يعدو كل هذا الجدل الدائر حول تكدير الأمن العالمي مجرد ادعاءات لا تستند إلى دليل دامغ، ويمكن مجابهة هذه المخاوف من خلال تعزيز آليات الدمج الحقيقي، وتعميق روابط التفاهم والقبول، وتدشين برامج التوجيه والتفاهم المشترك، بصرف النظر عن الانتماءات العرقية أو الثقافية أو الدينية.

ومن نافلة القول الجزم بأن سياسات الدمج الاجتماعي للاجئين السوريين في الدول المضيفة تواجه مجموعة من التحديات والإشكالات، فاللاجئون السوريون يعانون من مشكلات صحية ونفسية ناجمة عن تجربة اللجوء، ومشكلات أخرى مادية، علاوة على تعذر التواصل الجيد بينهم وبين سكان البلدان المضيفة، لا سيما بلدان العالم الغربي، وكذلك يشكل واقع الإجراءات البيروقراطية الطويلة المتعلقة باللجوء في البلدان المضيفة عائقًا يرسخ في ذواتهم مشاعر عدم الأمان، ومع ذلك يمكن التسريع من فرص عملية الاندماج في المجتمع المضيف بالإسراع في منح اللجوء وتراخيص العمل لمن يستحقها، وتيسير الوصول إلى مقاعد الدراسة جميعها آليات فاعلة من شأنها أن تسهل تطبيق الاندماج على أرض الواقع، وتواريًا مع ذلك ينبغي على اللاجئين تعلم لغة البلد التي يعيشون فيها، وتكيفهم مع متطلبات سوق العمل (لونيس، مرجع سابق، ص33).

وعلى الرغم مما تروّجه بعض الدراسات والتقارير الأمنية من افتراضات تربط بين تدفقات اللاجئين وارتفاع معدلات الجريمة في الدول المضيفة، فإن هذا الربط يظل - في حقيقته - انعكاسًا لتصورات نمطية مسبقة أكثر من كونه نتيجة سببية موضوعية؛ إذ تُظهر دراسات مقارنة عديدة أن ما قد يرتبط من أنماط سلوكية منحرفة أو أنشطة غير قانونية بين فئات اللاجئين إنما هو - في جوهره - نتاج لظروف التهميش والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي التي يعيشونها في مجتمعات اللجوء، وليس صفة ملازمة لهويتهم كلاجئين.

ولعل النموذج السعودي في هذا السياق - رغم حاجته إلى مزيد من التوثيق والبيانات التفصيلية - يُعد مثالاً فريدًا على تبني سياسة الدمج الطبيعي للسوريين دون تصنيفهم كلاجئين رسميين، وهو ما أتاح

لهم حياة كريمة، وقلل من احتمالية تشكّل جيوب هامشية تنتج عنها مظاهر الانحراف والجريمة، مؤكّداً بذلك أن التوجهات الإنسانية العادلة والاندماج الاجتماعي الحقيقي يقيان أنجع السياسات الوقائية من أي ظواهر إجرامية قد ترافق اللجوء القسري في حال غياب العدالة والإنصاف.

8.4- النظريات السوسولوجية المفسرة للدراسة

8.4.1- نظرية الاندماج الاجتماعي

صاغت مدرسة شيكاغو مصطلح الاندماج ليعني العملية التي بمقتضاها يتم التفاعل مع المجتمع المضيف والمشاركة في أنشطة المجتمع من خلال توطيد شبكة العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي في ممارسات الحياة اليومية، وإدماج الأفراد في السكن والخدمات التي يُقدمها ذلك المجتمع (العربي، مرجع سابق، ص.64).

وتعتمد هذه الدراسة على نظرية الاندماج الاجتماعي؛ وذلك باعتبار أن قدوم مجموعات الوافدين السوريين إلى السعودية فرض عليهم وعلى المجتمع السعودي جملةً من التحديات والالتزامات المشتركة وتقاسم العمل، ولا يمكن أن يتحقق التوازن حينذاك إلا باضطلاع طرفي التوازن بما أنيط بهما من واجبات ومسؤوليات.

8.4.2- نظرية التبادل الاجتماعي

تُركز نظرية التبادل الاجتماعي التي طورها "هومانز" و "بل" على فكرة أن العلاقات الاجتماعية تتأسس على أساس المنافع المتبادلة بين الأطراف، وتقوم النظرية وفق مبادئ أساسية، هي (الشريف، 2024):

1. المكافآت والتكاليف: حيث تسعى الأطراف في العلاقات الاجتماعية إلى تحقيق أكبر قدر من المكافآت بأقل قدر ممكن من التكاليف.

2. الاعتماد المتبادل: حيث تنشأ العلاقات الاجتماعية الفاعلة عندما يكون هناك توازن في الاعتماد بين الأطراف؛ حيث يحصل كل طرف على منفعة تُبرر استمراره في العلاقة.

وانطلاقاً مما سبق يمكن تفسير سياسات المملكة العربية السعودية تجاه السوريين من خلال عدسة نظرية التبادل الاجتماعي؛ حيث يتضح أن المملكة اعتمدت على استراتيجية توازن المصالح بين اللاجئين

والمجتمع المضيف لتحقيق نتائج مستدامة واستقرار مجتمعي عام، فمن خلال منح السوريين تصاريح للعمل أسهمت المملكة في تعزيز إنتاجية سوق العمل، وعلى الجانب الآخر استفاد السوريون من الحصول على فرص عمل تساهم في تحسين أوضاعهم المعيشية.

9. منهجية الدراسة

9.1- المنهج المستخدم

اعتمدت الدراسة على منهجية علمية استخدمت المنهج التاريخي الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وصفاً دقيقاً شاملاً من جوانبها كافة، وتحليل المكونات والعوامل المرتبطة بها، بوصفه الأنسب لفهم تطور السياسة السعودية تجاه اللاجئين السوريين وتحليلها. يقوم هذا المنهج على تتبع المسار التاريخي للسياسات والممارسات ذات الصلة، مستنداً إلى مراجعة نقدية للوثائق الرسمية، والمصادر الحكومية، والتقارير الدولية الصادرة عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية.

9.2- مجتمع الدراسة

تُركّز الدراسة على السياسات المطبقة خلال الفترة من 2011 إلى 2024، مع تحليل بيانات متعلقة بالسوريين في المملكة ودولٍ أخرى. وقد اختير الإطار الزمني بدءاً من عام 2011، وهو زمن اندلاع الأزمة السورية، ليمتد إلى عام 2024، وذلك في محاولة لتحليل مزيد من السياسات التي سنتها حكومات الدول المستضيفة، لا سيما دول تركيا وألمانيا والسعودية.

يتألف مجتمع الدراسة البشري من اللاجئين والنازحين السوريين الذين استضافتهم الدول الثلاث المذكورة (المملكة العربية السعودية، وتركيا، وألمانيا) خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2011 حتى نهاية عام 2024، ويقدر حجم هذا المجتمع بملايين السوريين الذين أثرت عليهم السياسات المتنوعة لهذه الدول في استجابتها للأزمة السورية خلال الإطار الزمني المحدد.

9.3- قيود الدراسة

1. تكمن الصعوبة الأساسية في أن السعودية لا تعترف بالسوريين كـ"لاجئين" بموجب اتفاقية 1951، بل كـ"مقيمين" أو "زوار"، في حين أن تركيا تطبق نظام "الحماية المؤقتة"، وألمانيا تمنح صفة "لاجئ" أو "حماية فرعية"، وهذا الاختلاف الجوهرى يجعل المقارنة المباشرة للسياسات والحقوق تحدياً كبيراً.

2. يشكل عدم ثبات سياسات اللاجئين في الدول الثلاث، وتغيرها باستمرار استجابةً للضغوط الداخلية، والتحوللات الاقتصادية في كل دولة على حدة - تحديًا كبيرًا أمام الباحثين؛ إذ إن ذلك يتطلب تحديثًا مستمرًا للمعلومات وقد يجعل أي دراسة عرضة للتقادم السريع.

10. مناقشة وتفسير نتائج الدراسة

أولاً- أهم سياسات المملكة في التعامل مع أزمة اللجوء السوري على أراضيها.

اتخذت المملكة العربية السعودية نهجًا فريدًا في تعاملها مع السوريين؛ حيث آثرت عدم إقامة أي مخيمات للجوء، بل اعتبرتهم ضيوفًا يتمتعون بحرية التنقل الكاملة داخل أرجاء المملكة، مع تمكينهم من الوصول إلى سوق العمل. وقد حرصت السياسات السعودية على تيسير فرص تمتعهم بالرعاية الصحية الشاملة، وفتح أبواب التعليم لهم على مصراعيها، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات أخرى، مثل: دراسة عيدان (2019)، وتقارير رسمية، مثل: تقرير مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية. (2024).

ومن ناحية أخرى تبرز نتائج الدراسة أن الدعم النفسي والاجتماعي يلعب دورًا محوريًا في تعزيز قدرة اللاجئين على التكيف مع مجتمعاتهم الجديدة، وهي ذات النتائج التي أسفرت عنها دراسات، مثل: (حسن، 2023؛ Boettcher & Neuner, 2022).

ويمكن تفسير النموذج السعودي في استضافة السوريين في ضوء نظريات الاندماج الاجتماعي، خصوصًا الأدبيات التي تميز بين الاندماج البنوي والاندماج الثقافي (Berry, 2001)، فوُقرت المملكة للسوريين عناصر الاندماج البنوي الأساسية، مثل التعليم، والرعاية الصحية، وإتاحة فرص العمل، وهي العناصر التي تُعدّ، وفق Berry، مدخلًا رئيسيًا لتخفيف تبعات الصدمة المعيشية وتعزيز القدرة على التكيف. وتشير هذه النتائج إلى أنّ الاندماج في الحالة السعودية لم يكن ناتجًا عن إجراءات قانونية أو مسارات بيروقراطية قائمة على "وضع اللجوء"، كما في نماذج المخيمات، بل تشكّل عبر تفاعل يومي داخل النسيج الاجتماعي، وهو ما يعكس حضور شبكات دعم اجتماعية غير رسمية وعلاقات تواصل ثقافي أسهمت في رفع مستويات الاندماج المعيشي والاقتصادي للسوريين.

ويتسق هذا النموذج كذلك مع ما تشير إليه نظرية الاندماج المكاني Spatial Assimilation Theory، التي ترى أن توزيع الأفراد في الفضاء الجغرافي لا يحدّد فقط مستوى الاندماج، بل يسهّل فرص التفاعل الاجتماعي ويقلّل من العزلة (Massey & Denton, 1993)، حيث لم يُعزل السوريون في مخيمات منفصلة، بل استقروا في مناطق متفرقة تتوفر فيها الخدمات والعمل والتعليم، مما أتاح لهم

الاندماج عبر الاحتكاك اليومي بدل التطويق الجغرافي. وبالتالي فإن هذا التموضع غير المعزول يعزز ما يُسمّيه Berry بالاندماج الطبيعي ، أي الاندماج الذي يتشكّل من داخل المجتمع، وليس عبر هندسة مؤسسية مفروضة. وبهذا، تُظهر التجربة السعودية أن الاندماج الاجتماعي يمكن أن يتحقق عبر استراتيجيات استيعابية مرنة، تقوم على الدمج المكاني، وتكافؤ الوصول للخدمات، وتفعيل رأس المال الاجتماعي، دون إحداث توترات مع الهياكل الثقافية المحلية. وهذا النموذج -رغم ندرة تناوله في الأدبيات الدولية- يتسق مع ما يسميه بعض الباحثين بـ"الاحتواء المجتمعي الطبيعي" الذي يختزل الفجوة بين المواطن واللاجئ عبر تمكين المهاجر من الوصول التدريجي إلى الموارد والفرص المتاحة.

وفي سياقٍ ذي صلة فإن منح الحكومة السعودية تصاريح عمل للسوريين، وسماحتها لهم بالعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية لم يحقق فقط الاستقلالية الاقتصادية لهم، بل أسهم في دعم الاقتصاد المحلي من جهة، وتخفيف الضغط على البرامج الإغاثية التقليدية من جهة أخرى، وفي ذات الإطار فإن تيسير الوصول إلى التعليم - إلى جانب كونه مقومًا جوهريًا في نجاح الدمج الاجتماعي للاجئين- فهو آلية ناجعة في إخراج اللاجئين من حيز العبء الملقى على كاهل الدولة إلى حيز المشارك في التنمية والتطوير، وهو ما كشفت عنه تقارير منظمة العفو الدولية (2016)، واليونسيف UNICEF (2022). ودراسة كاتبه وطلال (2024)، التي أكدت أن التعليم حق من حقوق اللاجئين، يحفظ له حياته، ويجعله فردًا صالحًا في النسيج الاجتماعي للبلد المضيف.

ثانيا- مقارنة السياسات السعودية بنماذج أخرى على المستويين الإقليمي والدولي (تركيا وألمانيا تحديداً).

لا شك أن مما يميز المملكة العربية السعودية عن غيرها من الدول ويجعلها مؤثلاً للاجئين والمهاجرين والنازحين الأمن والاستقرار اللذان تتمتع بهما، فضلاً عن كونها مكاناً تتوافر فيه فرص اقتصادية متنوعة؛ نظراً لحاجتها إلى العمالة الأجنبية في كثيرٍ من القطاعات السعودية، وإضافة إلى ما سبق تنفرد المملكة عن غيرها لمكانتها الدينية ووجود الحرمين الشريفين؛ مما يجعلها خياراً أمثل لهؤلاء اللاجئين والنازحين (ملتقى أسبار، 2023).

ومع ذلك يمكن القول إن سياسات الدول في التعامل مع اللاجئين السوريين تُظهر تبايناً كبيراً يعكس السياقات القانونية والاجتماعية والاقتصادية لكل دولة، وبناءً على ذلك فإن كلاً من المملكة العربية السعودية وتركيا وألمانيا تختلف سياساتها بشأن اللاجئين اختلافاً جذرياً، ويمكن بيان هذا الاختلاف بصورة نقدية تحليلية وفقاً للمعايير الآتية:

أ- الإطار القانوني:

تبنى المملكة العربية السعودية موقفا فريدا في التعامل مع السوريين الفارين من الصراع، حيث لا تعترف بهم رسميا كـ "لاجئين"، بل تشير الحكومة السعودية إلى السوريين المقيمين في أراضيها على أنهم "زوار" أو "مقيمون"، مؤكدة أن هذا التصنيف يهدف إلى الحفاظ على كرامتهم، فيما تبنت تركيا في بداية الأزمة السورية سياسة "الباب المفتوح"، واستقبلت أعدادا هائلة من السوريين الفارين من الحرب، ولكنها لم تمنح السوريين وضع "اللاجئ" بالمعنى الكامل وفقا لاتفاقية جنيف لعام 1951، -بل منحت السوريين وضع "الحماية المؤقتة" بموجب قانون الأجانب والحماية الدولية لعام 2013، وقد وُقِر هذا الوضع للسوريين الحق في الإقامة المؤقتة، والوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، ولكنه في ذات الوقت فرض قيودا على حركتهم وتنقلهم بين الولايات التركية.

وعلى الجانب الآخر تبنت ألمانيا في عام 2015 سياسة "الباب المفتوح"، واستقبلت أعدادا كبيرة من اللاجئين، بمن فيهم السوريون، استجابة للأزمة الإنسانية، ومنحت بموجب التزامها باتفاقية جنيف لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967 اللاجئين السوريين إما وضع "اللجوء الكامل" أو "الحماية الفرعية"، ومن المعروف أن وضع اللجوء الكامل يمنح اللاجئ حماية كاملة، في حين تُمنح الحماية الفرعية للأشخاص الذين لا يستوفون شروط اللجوء، ولكنهم يواجهون خطرا حقيقيا بالتعرض لأذى جسيم حال عودتهم إلى بلدانهم الأصلي، وتتواءم نتائج الدراسة الحالية مع دراسات: (العبد الله، 2017؛ المحمدي، 2018؛ بركات، 2023؛ عيدان، 2019).

ب- الخدمات والدعم المقدم:

تقدم الدولة السعودية للسوريين المقيمين على أراضيها مجموعة من الخدمات الأساسية، تشمل: الرعاية الصحية المجانية، وحرية الدخول إلى سوق العمل، وإمكانية الالتحاق بالمدارس الحكومية والجامعات، وتقديم خدمات طبية لهم، فيما قدمت تركيا للسوريين تحت الحماية المؤقتة خدمات تعليمية وصحية مجانية، وتم دمج الأطفال السوريين في المدارس التركية، كما أُسّح للسوريين بالعمل في سوق العمل التركي، وإن كان ذلك في ظل قيود وشروط معينة.

ومن ناحية أخرى تقدم ألمانيا للاجئين السوريين مجموعة واسعة من الخدمات والدعم، بما في ذلك المساعدات الاجتماعية، والرعاية الصحية الشاملة، والتعليم المجاني، ودورات الاندماج وتعلم اللغة الألمانية، علاوة على تمتع اللاجئين بحق العمل بعد فترة معينة من الإقامة والحصول على تصريح عمل، ومع ذلك تشهد السياسة الألمانية حاليا تشددا في بعض هذه الجوانب، وتتسق هذه النتائج مع نتائج دراسات سابقة، مثل: (كاتبه وطلال، 2024؛ لونيس، 2016؛ مرزوق، 2023؛ United Nations Saudi Arabia, 2022؛ Hindy, 2018)، وتقارير رسمية، مثل: (مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، 2024؛ United Nations Saudi Arabia, 2022).

ج- سياسات الاندماج

تُبرز مقارنة التجارب الإقليمية والدولية في استضافة السوريين اختلافاً واضحاً في نماذج الاندماج الاجتماعي، حيث اعتمدت ألمانيا وتركيا سياسات مؤسسية وبنوية مهيكلية لإدارة اللجوء، بينما اتجهت السعودية نحو نموذج استيعاب اجتماعي غير مخيماتي يقوم على الدمج الطبيعي داخل المجتمع. ففي ألمانيا، ركزت سياسات الاستقبال على نموذج الاندماج القانوني البنيوي، الذي يبدأ بتسجيل اللجوء، مروراً ببرامج الاندماج اللغوي والمهني، وصولاً إلى أنظمة دعم حكومية موجهة. وعلى الرغم من موارد هذا النموذج الكبيرة، يواجه تحديات مرتبطة بالتباينات الثقافية، وبظهور جيوب سكنية شبه معزولة، وهو ما ناقشته دراسة لونيس (2016) بوضوح عند تحليل البيئة الاستقبالية الألمانية ومحدداتها الأمنية والاقتصادية والإنسانية. وبالتالي، فإن الاندماج في السياق الألماني يتحقق عبر مسار مؤسسي طويل يعتمد على تدخل الدولة، لكنه يظل معرضاً لآثار العزل المكاني والتصنيف الاجتماعي. وفي تركيا، اعتمدت الدولة نظاماً يقوم على الاستضافة الجماعية ذات الطابع المكاني المحدد، حيث يعيش جزء كبير من السوريين في تجمعات حضرية منخفضة الدخل أو في مناطق خاصة، ما يجعل الاندماج الثقافي محدوداً ويعزز ما تصفه أدبيات الاندماج بـ "الاندماج الهش" المرتبط بالضغط الاقتصادي، وغياب المساواة في الوصول إلى الخدمات، والتوترات المحلية في المناطق الحدودية. وتشير دراسات الهجرة في تركيا إلى أن توفر المخيمات الضخمة، رغم أهميتها الإنسانية، قد أوجد مسافات اجتماعية وثقافية قللت من فرص الاحتكاك اليومي الذي يعد ركيزة أساسية للاندماج الطبيعي.

أما النموذج السعودي فيمكن قراءته من خلال نظرية الاستيعاب الاجتماعي Social Acculturation، إذ تجنبت المملكة إنشاء مخيمات، ودمجت السوريين في النسيج الحياتي العام من خلال الإتاحة البنيوية للتعليم والخدمات الصحية وسوق العمل، كما تفيد بيانات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية (2024). يعتبر هذا التوزيع المكاني غير المعزول منسجماً مع ما تشير إليه نظرية "الاندماج المكاني" Spatial Assimilation، التي تؤكد أن الاحتكاك اليومي في المدارس، والأسواق، وأماكن العمل يُعدّ أكثر فاعلية في بناء رأس مال اجتماعي وتخفيف المسافة الثقافية من البرامج الرسمية وحدها (Massey & Denton, 1993) وبذلك، يتجلى النموذج السعودي بوصفه صبغة دمج مجتمعي تعتمد على التفاعل المعيشي المباشر بدل المسارات البيروقراطية أو المخيمات.

وعند مقارنة التجارب الثلاث ضمن إطار (Berry, 2001) للاندماج الثقافي، يتضح أن النموذج الألماني يميل إلى الاندماج المؤسسي، والتركي إلى الاندماج الضاغط، بينما النموذج السعودي أقرب إلى الاندماج الطبيعي Naturalistic Integration؛ وهو الاندماج الذي لا يُفرض من أعلى، بل ينشأ عبر الحياة اليومية المشتركة، وشبكات الدعم الاجتماعي، وتكافؤ الوصول إلى الخدمات. وبالتالي فإن هذا

الاختلاف يفسر لماذا تُظهر التجربة السعودية مستويات أقل من العزلة الاجتماعية مقارنة بتجارب إقليمية أخرى، رغم أنها لا تخلو من تحديات مرتبطة بسوق العمل والخدمات، كما أشار كاتبه ومصطفى (2024).

ثالثاً- تحليل التحديات الناشئة عن الأزمة السورية على اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة.
أسفرت نتائج الدراسة عن أن أعداد اللاجئين الضخمة فرضت ضغوطاً كبيرة على البنى التحتية وأسواق العمل والخدمات العامة في الدول المضيفة، كما عكست ظلالها القائمة على حياة اللاجئين السوريين أنفسهم، ودفعت بهم إلى مواجهة العديد من التحديات، لا سيما الشريحة الأكثر تأثراً للخطر، وهم فاقدو الأوراق الثبوتية نتيجة افتقارها إلى الوضع القانوني وعدم امتلاكها الوثائق والأوراق الثبوتية؛ وبالتالي تزداد احتمالات ظهور استراتيجيات تكيف بديلة لدى الأسر، مثل عمالة الأطفال أو الانسحاب من التعليم. وتشير دراسات Culbertson & Constant (2015) و UNICEF (2022) إلى أن انخفاض الالتحاق بالمدارس بين الأطفال السوريين ليس انعكاساً لُبعد ثقافي، بل استجابة مباشرة لضغوط اقتصادية وبنوية، مما يدعم ما تذهب إليه نظرية الاندماج البنوي من أن التفاوت في فرص الوصول يصنع فجوة طويلة الأمد في القدرات التعليمية. وقد عززت هذه النتائج دراسات أخرى، مثل (لونيس، 2016؛ عيدان، 2019؛ كاتبه وطلال، 2024؛ مرزوق، 2023).

ومن جهة أخرى تتقاطع النتائج مع ما تطرحه نظرية الاندماج المكاني Spatial Assimilation Theory، التي ترى أن توزيع اللاجئين في مناطق حضرية ضعيفة البنية أو مكتظة، كما هو الحال في عدد من الدول المضيفة، يؤدي إلى مستويات أعلى من العزلة الاجتماعية، ويقلل من فرص التفاعل اليومي الذي يُعد أساساً للاندماج الطبيعي، كما أن الضغط العمراني وارتفاع الإيجارات في المناطق الفقيرة يعيدان إنتاج مسافة اجتماعية بين اللاجئين والسكان المحليين، ما يؤثر على نوعية العلاقات داخل المجتمعات المضيفة، ويحد من إمكانات الاندماج الثقافي، واتفقت مع هذه النتائج دراسة Culbertson (2015) و Constant. (2015)، ودراسة (Martin & Katrin, 2024)، ودراسة (لونيس، 2016)

أما على مستوى الاندماج أو الاستيعاب الثقافي/التفاعلي، فتعكس النتائج ما يؤكد Berry حول أن الضغط الاقتصادي والاجتماعي قد يدفع الأسر إلى تبني استراتيجيات اندماج تركز على البقاء المعيشي أكثر من التفاعل الثقافي. وعليه، يصبح العمل، خصوصاً عمل الأطفال، بديلاً عن التعليم، بينما يؤدي الزواج المبكر إلى تقليص مسارات التفاعل الاجتماعي، وبالتالي تكون التحديات الاقتصادية ليست مجرد خلفية ظرفية، بل هي جزء من البنية التي تشكل مسارات الاستيعاب الثقافي نفسها.

وتكشف هذه النتائج مجتمعة عن أن التحديات التي تواجه اللاجئين ليست منفصلة عن ديناميات الاندماج الاجتماعي، بل تشكل أحد محدداته المركزية. فحين تكون البنية الخدمية متوترة، والمخصصات الاقتصادية محدودة، فإن القدرة على الاندماج (بنويًا، ومكانيًا، وثقافيًا) تتراجع لصالح استراتيجيات تكيف اضطرارية. وهذا ينسجم مع الأدبيات التي ترى أن الاندماج ليس عملية أحادية الاتجاه، بل علاقة متبادلة بين قدرات المجتمع المضيف، وموارد الدولة، وظروف اللاجئين، وما تتطلبه هذه العلاقة من سياسات تعليمية وصحية واقتصادية قادرة على الاستجابة للحاجات المتغيرة.

11. خلاصة الدراسة

أولاً- تبرز التجربة السعودية في التعامل مع الوافدين السوريين بوصفها نموذجًا مختلفًا عن الأطر الكلاسيكية لاستضافة اللاجئين، إذ اتخذت المملكة مسارًا يقوم على الدمج الطبيعي داخل المجتمع بدلاً من أي تصنيف قانوني مباشر للاجئين. هذا النهج القائم على منح السوريين إمكانية الوصول إلى العمل والتعليم والرعاية الصحية يمكن تفسيره عبر نظرية الاستيعاب الثقافي لـ Berry، التي تؤكد أن الاندماج لا يتشكل فقط من خلال الاعتراف القانوني، بل من خلال قدرة الأفراد على التفاعل داخل الحياة اليومية، وعلى اكتساب مكان اجتماعي داخل البنى الثقافية القائمة. وفي النموذج السعودي، لم يُدفع السوريون إلى تبني هوية اندماجية قسرية أو التفاوض مع هوية لجوء، بل جرى دمجهم ضمن شبكات الحياة العادية بطريقة تتيح لهم المشاركة دون تأسيس مسافة رمزية بينهم وبين المواطنين.

ثانياً- يتقاطع هذا النموذج مع ما تطرحه نظرية الاندماج المكاني من أن توزيع الأفراد في الفضاء الجغرافي يمثل عنصراً أساسياً في تشكيل قدراتهم على الاندماج. فبينما اعتمدت تركيا على وجود مخيمات كبرى شكّلت علامات مكانية للجوء، وعمدت ألمانيا إلى دمج قانوني منظم غالباً ما يرافقه سكن شبه جماعي في المراحل الأولى، فإن النموذج السعودي تجنب أي شكل من أشكال العزل المكاني أو التجميع الجغرافي، وهو ما أتاح للسوريين التفاعل داخل المدن والأحياء والمدارس، ووفقاً (Massey & Denton، 1993)، فإن هذا النوع من الدمج المكاني يمهد لاندماج ثقافي أعمق لأنه يقلل من الحدود الاجتماعية الفاصلة التي تعيق تكوين العلاقات والتواصل اليومي وتعكس سياسات الدمج الطبيعي في المملكة، إضافة إلى ما تشير إليه مقاربات الاندماج الثقافي من أن التقبل المجتمعي جزء أساسي من عملية الاستيعاب. فاعتبار السوريين امتداداً للعمق الثقافي والديني العربي للمملكة ساهم في تقليل المسافة الرمزية التي عادة ما ترافق ظاهرة اللجوء. وهذا يتوافق مع تحليل Berry الذي يرى أن بناء انتماء (ولو ضمني) يدعم الهوية المشتركة ويعزز فرص الاستيعاب الإيجابي دون ضغوط على الهوية الأصلية للاجئين.

ثالثاً- إذا ما قورنت التجربة السعودية بالنموذجين التركي والألماني، يتضح تباين النظريات المفسرة لطبيعة الاستيعاب الاجتماعي. ففي تركيا، تُظهر المخيمات كبنية جغرافية تُنتج مسافة اجتماعية قد تحد من التفاعل اليومي، وفي ألمانيا يُعد الاندماج القانوني المتدرج إطاراً مؤسسياً واضحاً لكنه يبقى على هوية "اللاجئ" كتنصيف اجتماعي. أما النهج السعودي فيبتعد عن الهيكلة المؤسسية للاندماج، ويعتمد على الاحتكاك اليومي الطبيعي الذي يولد استيعاباً ثقافياً ومكانياً دون بناء طبقات فصل رمزية أو قانونية.

رابعاً- إذا كانت الدراسة الحالية قد تناولت الأبعاد الاجتماعية والإنسانية لسياسات استضافة السوريين في كل من المملكة العربية السعودية وتركيا وألمانيا، فإنه من المهم الإشارة إلى أن مقارنة هذه القضية من منظور شامل تقتضي تحليل أبعادها الاقتصادية والسياسية بمزيد من التعمق، فسياسات الدمج الطبيعي التي انتهجتها المملكة العربية السعودية مثلاً، رغم إنسانيتها العالية ومردودها الاجتماعي الإيجابي، فإن هناك حاجة لدراسة كلفتها الاقتصادية على الخدمات العامة وسوق العمل، وكذلك تحليل مدى قابليتها للاستدامة المالية على المدى البعيد، وينطبق ذلك أيضاً على تركيا؛ حيث يرتبط ملف استضافة السوريين بالتجاذبات السياسية الداخلية والخارجية، إضافة إلى ارتباطه بسياسات الاتحاد الأوروبي، بما يعكس تداخلاً سياسياً واقتصادياً يستحق التحليل المعمق، أما النموذج الألماني فيبرز فيه البعد السياسي والديمقراطي بوضوح؛ إذ تُعد سياسات استقبال اللاجئين جزءاً من استراتيجيات سد فجوة الشيخوخة السكانية وتعزيز القوة العاملة.

خامساً- وفي سياق متصل تجدر الإشارة إلى أن العديد من الدراسات السابقة في سوسيولوجيا الهجرة والجريمة تشير إلى وجود ارتباط إيجابي بين سياسات الدمج الفاعلة وتقليل معدلات الجريمة والانحراف داخل مجتمعات اللاجئين؛ إذ ترى هذه الدراسات أن غياب الدمج الاجتماعي البيئي وإقصاء اللاجئين إلى هوامش العيش يُسهم في نشوء بيئات اجتماعية مهمشة تنتج الجريمة والانحراف بوصفهما آليات مقاومة للهشاشة والفقر والإقصاء. وعليه يمكن القول نقدياً إن سياسة الدمج الطبيعي التي انتهجتها المملكة العربية السعودية قد أسهمت - بشكل غير مباشر - في الحد من معدلات الجريمة بين اللاجئين، عبر إتاحة فرص العمل والتعليم والحياة اليومية الكريمة لهم.

12. التوصيات المقترحة وآليات التنفيذ

○ بالنسبة للمملكة العربية السعودية

- 1- التوثيق للنموذج السعودي في مجال رعاية ودعم اللاجئين، حيث تقترح الدراسة العمل على توثيق هذا النموذج علمياً ومؤسسياً عبر آليات منهجية تسمح بفهمه وتطويره بوصفه مقارنة تستند إلى مبادئ الاندماج البنيوي والمكاني والثقافي.
- 2- إنشاء وحدة بحثية وطنية متخصصة لرصد أوضاع الوافدين واجراء الأبحاث حول الاستيعاب الاجتماعي في السياق السعودي، بهدف جمع وتحليل البيانات بشكل دوري؛ لتسهم في تطوير فهم أكاديمي متماسك للنموذج السعودي وتمنحه قيمة تفسيرية في الأدبيات الدولية.
- 3- إنشاء برامج دعم نفسي واجتماعي متخصصة لمساعدة اللاجئين على التكيف مع الحياة في المملكة، ومعالجة آثار الصراعات التي مروا بها.
- 4- من التوصيات الموجهة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية: توصي الدراسة بتطوير برامج تشغيل وتدريب مهني موجهة خصوصاً للاجئين المقيمين في السعودية، تمكنهم من الاندماج الكامل في سوق العمل المحلي، وتستثمر خبراتهم في دعم القطاعات ذات الاحتياج العالي للعمالة الماهرة بما يحقق المنفعة المتبادلة للمجتمع والوافدين معاً.
- 5- من التوصيات الموجهة لمراكز البحوث الوطنية والجامعات السعودية: توصي الدراسة بإجراء بحوث ميدانية معمقة حول أوضاع الوافدين من الدول غير المستقرة في السعودية، تركز على أبعادهم الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، وتدرس مدى فاعلية سياسات الدمج الحالية بما يسهم في بناء معرفة سوسيولوجية تطبيقية تدعم صناعة القرار الإنساني والتنموي.
- 6- من التوصيات الموجهة للهيئة العامة للإحصاء: توصي الدراسة بإدراج بيانات الوافدين من الدول غير المستقرة ضمن نشراتها الإحصائية السكانية والاجتماعية الدورية، مع توضيح خصائصهم الديمغرافية والتعليمية والمهنية.
- 7- من التوصيات الموجهة لوزارة التعليم السعودية: توصي الدراسة بإدراج محتوى توعوي وتوثيقي ضمن المناهج الدراسية في مراحل التعليم العام، يبرز جهود المملكة العربية السعودية في دعم ورعاية اللاجئين المقيمين، باعتباره نموذجاً إنسانياً واجتماعياً متميزاً يعكس قيم الكرامة والضيافة والدمج.

○ بالنسبة لتركيا:

- 1-تحسين فرص العمل من خلال تسهيل حصول اللاجئين السوريين على تصاريح عمل، والاعتراف بشهاداتهم المهنية، ومكافحة الاستغلال في سوق العمل غير الرسمي.
- 2-اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة التمييز وخطاب الكراهية ضد اللاجئين السوريين، وتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي بين المجتمعات.

○ بالنسبة لألمانيا:

- 1- تبسيط وتسريع إجراءات لمّ الشمل العائلي السوري، خصوصا للحاصلين على الحماية الفرعية؛ لضمان استقرار الأسر السورية وتماسكها.
- 2- تعزيز برامج التأهيل المهني والتدريب العملي، وتسهيل الاعتراف بالشهادات والخبرات الأجنبية، ومكافحة التمييز في سوق العمل.
- 3- إعادة تقييم سياسات الترحيل لضمان عدم الإعادة القسرية إلى مناطق غير آمنة.

المراجع

أولاً- المراجع العربية

أحمد، أبكر علي، عبد الرحيم، أحمد حماد، وأحمد، أحمد الدومة. (2017). مفهوم وآليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 1(4)، 86-106.

<https://doi.org/10.26389/AJSRP.A150417>

أكاديمية قطر الدولية للدراسات الأمنية Qiass. (2017). اللاجئون السوريون: مأساة العصر ومخاطر المستقبل. https://qiass.org/wp-content/uploads/2016/05/TSG_Syria_Master-Copy_Final1-AR.pdf

التقرير العالمي لرصد التعليم. (2019). الدول العربية: الهجرة والنزوح والتعليم: بناء الجسور، لا الجدران، منظمة اليونسكو. <https://gem-report-2019.unesco.org/ar/arab-states-ar/>

الرشيد، نايف. (2015 ديسمبر 25). السعودية تصدر وكالات قضائية للوافدين السوريين من غير حاملي الإقامة. الشرق الأوسط. <https://n9.cl/4yxv0>

العبد الله، محمد. (2017). واقع وتحديات سبل العيش لدى اللاجئين السوريين في تركيا: دراسة تحليلية، تركيا: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

العربي، حسناء. (2022). الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للجياليات المهاجرة: دراسة ميدانية على عينة من السوريين بمدينة السادس من أكتوبر، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، 6(6)، 89-56.

DOI: 10.21608/ejsbs.2022.152418.1008

المحمدي، صدام فيصل. (2018). الحماية القانونية للاجئين السوريين بين قواعد اللجوء الإنساني ومتطلبات حقوق الإنسان: دراسة تقييمية للتجربة التركية والألمانية.

.1254-1227، (3)5، *Route Education and Social Science Journal*

http://www.ressjournal.com/Makaleler/1960558421_55.pdf

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCRK. (2024). الحماية: المبادئ الإنسانية.

<https://www.unhcr.org/ar>

اليونسيف UNICEF. (2022). حقائق سريعة: الأطفال والأزمة السورية بعد مرور 11 عامًا.

<https://2u.pw/8omiK>

بركات، أحمد. (2023). أزمة اللاجئين السوريين وتحديات الأمن العالمي. دراسات سورية، 15(2)،

<https://2u.pw/3DOmOJZm>. 29-2

بن سمرة، زهرة. (2016، يناير 3). ألمانيا.. قوانين جديدة بحق اللاجئين السوريين، *arabic.rt*.

<https://2u.pw/JGwuJ>

حسن، محمد علي. (2023). مستوى اختلال الآتية لدى اللاجئين؛ دراسة وصفية للاجئين السوريين

بمدينة مكة المكرمة عام 2023 في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية، مجلة العلوم التربوية

والنفسية، 7(37)، 111-126.

حسين، مها يحيى. (2018). تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية، مجلة جامعة الإسكندرية

للعلوم الإدارية، 55(1). 219-255. DOI: [10.21608/acj.2018.37072](https://doi.org/10.21608/acj.2018.37072)

سعداوي م.، & بعوني ح. (2024). تباين السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين السوريين: دراسة مقارنة

بين ألمانيا والمجر. السياسة العالمية، 8(1)، 421-433.

<https://asjp.cerist.dz/en/article/247107>

عيدان، محمد شطب. (2019). أزمة اللاجئين في الأردن والسعودية. رؤية تركية، 8(1)، 163-178.

<https://search.emarefa.net/detail/BIM-902882>

كاتبه، عامر، وطلال، مصطفى. (2024). اندماج السوريين في ألمانيا؛ التحديات والآفاق دراسة

استكشافية، تركيا: مركز حمرون للدراسات المعاصرة.

كساب، عماد. (2021). مؤشرات قياس الأداء الوظيفي والمؤسسي بين النظرية والتطبيق (نماذج

عملية)، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، 5(16)، 191-224.

DOI: [10.21608/ajahs.2021.140333](https://doi.org/10.21608/ajahs.2021.140333)

لونيس، فارس. (2016). اللجوء السوري بألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ... معادلة الفرص

والتحديات. [Route Educational and Social Science Journal](#).

مرزوق، نبيل. (2023). الأثر الاجتماعي للاجئين السوريين في تركيا: اعتماد على الذات واندماج اجتماعي، قطر: مركز حمرون للدراسات المعاصرة.

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية. (2016). المساعدات الإنمائية الرسمية للمملكة العربية السعودية، شراكة في التنمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

<https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/sa/ODA-Arabic-Report-Full.pdf>

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية. (2024). المساعدات السعودية للاجئين والنازحين.

<https://2u.pw/YnypYvFI>

ملتقى أسبار. (2023). تقرير رقم 113: الهجرة غير النظامية للسعودية: واقعها ومخاطرها وآليات التعامل معها. <https://2u.pw/lGj1R>

منصة المساعدات السعودية. (2023). المساعدات السعودية للاجئين والنازحين.

<https://refugees.ksrelief.org/InternalStatistics/CountryDetails/2>

منظمة العفو الدولية. (2016). التصدي للأزمة العالمية للاجئين من التملص عن المسؤولية إلى

تقاسمها. <https://www.amnesty.org/ar/documents/pol40/4905/2016/ar>

Ahmad, A., Abd al-Rahim, A. H., & Ahmad, A. A.-D. (2017). *Maqhum wa-'aliyat tanfidh al-qanun al-dawli al-insani: Dirasa muqarana*. Majallat al-'Ulum al-Iqtisadiyah wa al-Idariyah wa al-Qanuniyah, 1(4), 86–106.

Akadimiyyat Qatar al-Dawliyya lil-Dirasat al-Amniyya (QIASS). (2017). *Al-laji'un al-Suriyyun: Ma'sat al-'asr wa-makhatir al-mustaqbal*.

al-'Abd Allah, M. (2017). *Waqi' wa-tahaddiyat subul al-'aysh lada al-laji'in al-Suriyyin fi Turkiyya: Dirasa tahliliyya*. Turkey: Umran Center for Strategic Studies.

al-'Arabi, H. (2022). *Al-awda' al-ijtima'iyya wa-al-ma'ishiyah lil-jaliyat al-muhajira: Dirasa maydaniyya 'ala 'ayna min al-Suriyyin bi-madinat al-Sadis min Uktubar*. Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences, 6(6), 56–89.

Amnesty International (Munazzamat al-'Afw al-Dawliyya). (2016). *Al-tasaddi lil-azma al-'alamiyya lil-laji'in: Min al-tamallus min al-mas'uliyya ila taqasimha*.

Barakat, A. (2023). *Azmat al-laji'in al-Suriyyin wa-tahdiyat al-amn al-'alami*. Dirasat

- Suriyya, 15(2), 2–29.
- Hasan, M. A. (2023). *Mustawa ikhtilal al-’anaya lada al-laji’in: Dirasa wasfiyya lil-laji’in al-Suriyyin bi-Makkah al-Mukarramah 2023*. Journal of Educational and Psychological Sciences, 7(37), 111–126.
- Husayn, M. Y. (2018). *Tahlil al-siyasat al-’ammah: Al-tatawwur wa-al-manhajiyya*. Alexandria Journal of Administrative Sciences, 55(1), 219–255.
- Ibn Samrah, Z. (2016). *Almanīya: Qawanin jadida bi-haqq al-laji’in al-Suriyyin*.
- Īdan, M. S. (2019). *Azmat al-laji’in fi al-Urdun wa-al-Sa’udiyya*. Ru’ya Turkiyya, 8(1), 163–178.
- Kassab, ‘I. (2021). *Mu’ashshirat qiyas al-ada’ al-wazifi wa-al-mu’assasi bayna al-nazariyya wa-al-tatbiq*. Arab Journal of Literature and Human Studies, 5(16), 191–224.
- Katibihi, ‘A., & Talal, M. (2024). *Indimaj al-Suriyyin fi Almanīya: Al-tahaddiyat wa-al-afaq*. Turkey: Hamrun Center for Contemporary Studies.
- Lawnis, F. (2016). *Al-luju’ al-Suri bi-Almanīya: Bayn al-indimaj wa-al-insilakh*. King Salman Humanitarian Aid and Relief Center. (2016). *Al-musa’adat al-inma’iyya al-rasmiyya lil-Mamlaka al-’Arabiyya al-Sa’udiyya*. King Salman Humanitarian Aid and Relief Center. (2024). *Al-musa’adat al-Sa’udiyya lil-laji’in wa-al-naziḥin*.
- Marzuq, N. (2023). *Al-athar al-ijtima’i lil-laji’in al-Suriyyin fi Turkiyya*. Qatar: Hamrun Center for Contemporary Studies.
- Minasat al-Musa’adat al-Sa’udiyya. (2023). *Al-musa’adat al-Sa’udiyya lil-laji’in wa-al-naziḥin*.
- Multaqa Asbar. (2023). *Al-hijra ghayr al-nizamiyya ila al-Sa’udiyya: Waqi’uha wa-makhatiruha wa-’aliyat al-ta’amul*.
- Sa’dawi, M., & Ba’wni, H. (2024). *Tabayun al-siyasat al-Urubbiyya tujah al-laji’in al-Suriyyin: Dirasa muqarana bayn Almanīya wa-al-Majar*. Al-Siyasa al-’Alamiyya, 8(1), 421–433.
- Sharif, S. I. (2024). *Al-tabādiliyyūn nafi’iyyūn am ‘atfiyyūn?* Majallat al-Yamamah, 2797, 87–88.
- UNESCO. (2019). *Al-hijra wa-al-nuzuh wa-al-ta’lim: Bina’ al-jusur la al-judran*.
- UNICEF. (2022). *Al-atfal wa-al-azma al-Suriyya ba’da murur 11 ‘aman*.
- UNHCR. (2024). *Al-himaya: Al-mabadi’ al-insaniyya*.

ثانيًا – المراجع الأجنبية

- Ayoub, M. A. (2019). Understanding Germany’s response to the 2015 refugee crisis. *Review of Economics and Political Science*, 8(4), 377–404.
- Berry, J. W. (1997). Immigration, acculturation, and adaptation. *Applied Psychology: An International Review*, 46(1), 5–34.
- Boettcher, V. S., & Neuner, F. (2022). Supplementary materials to: The impact of an insecure asylum status on mental health of adult refugees in Germany. *PsychOpen GOLD*.

- Culbertson, S., & Constant, L. (2015). Education of Syrian refugee children: Managing the crisis in Turkey, Lebanon, and Jordan. RAND Corporation.
- De Haas, H., Castles, S., & Miller, M. J. (2019). *The age of migration: International population movements in the modern world* (6th ed.). Bloomsbury Publishing.
- Del Carpio, X. V., & Wagner, M. C. (2015). The impact of Syrian refugees on the Turkish labor market. World Bank Policy Research Working Paper No. 7402.
- Geddes, A., & Scholten, P. (2016). *The politics of migration and immigration in Europe* (2nd ed.). SAGE Publications.
- General Court of the European Union. (2017). Press release No. 19/17.
- Hindy, L. (2018). Germany's Syrian refugee integration experiment. The Century Foundation.
- İçduygu, A., & Millet, E. (2016). Syrian refugees in Turkey: Insecure lives in an environment of pseudo-integration. *Global Turkey in Europe Working Paper*, 13.
- Kirişci, K. (2014). Syrian refugees and Turkey's challenges: Going beyond hospitality. Brookings Institution.
- Lee, E. S. (1966). A theory of migration. *Demography*, 3(1), 47–57.
- Martin, L., & Katrin, S. (2024). Do refugees impact crime? Causal evidence from large-scale refugee immigration to Germany. *Labour Economics*, 86, 1–33.
- Massey, D. S., & Denton, N. A. (1985). Spatial assimilation as a socioeconomic outcome. *American Sociological Review*, 50(1), 94–106.
- Müftüler-Baç, M. (2017). Turkey's future with the European Union: An alternative model of differentiated integration. *Turkish Studies*, 18(3), 416–438.
- Uguak, U. A. (2010). The importance of psychological needs for PTSD and displaced children in schools. *Journal of Instructional Psychology*, 37(4), 340–351.
- UNDP. (2015). *Human development report 2015: Work for human development*.
- UNICEF. (2024). *Syrian refugees and other vulnerable populations: Humanitarian situation*.
- United Nations Saudi Arabia. (2022). *Country report: Kingdom of Saudi Arabia 2022*.